



مجلس النواب

# مجلس النواب

الدورة العادية الثانية لمجلس الامة التاسع

محضر الجلسة الاستثنائية الثانية

المعقودة يوم الاحد ٦ ذي الحجة ١٣٨٨ هـ الموافق ٢٣ شباط ١٩٦٩ م.

(الجلد ١٤)

(العدد ٥)

جَزْوَلُ الْأَعْيَانِ

صحيحة

٢٤٩

(موافقة)

٢٥٠

٢٥٠

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة . . . . . (موافقة)

٢ - تلاوة قرار اللجنة المالية رقم (٤) المؤرخ في ١٩٦٩/٢/٢٠ حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩ . . . . .

♦ كلمة لعطوفة رئيس المجلس يرفع فيها التسمية لأسمائنا في الصفة القومية وغزة وعمان يونس ووربع ومرتلعات الجولان .  
♦♦ اشار عطوفة الرئيس الى بعض مواد النظام الداخلي للتقيد بها .

صفحة

- ٣ - مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩ . . . . . ٢٥٤
- تكلم كل من حضرات النواب المحترمين :
- ١ - كلمة نائب اربد سعادة السيد رزق البطاينة . ٢٥٥
- ٢ - كلمة نائب عجلون سعادة السيد سلمان القضاة . ٢٥٧
- ٣ - جواب معالي وزير المالية . ٢٥٧
- ٤ - جواب مقرر اللجنة المالية معالي السيد خالد الحاج حسن . ٢٦٠
- ٥ - كلمة نائب رام الله معالي الدكتور قاسم الريماوي . ٢٦٢
- ٦ - كلمة نائب عمان سعادة السيد محمد المنور الحديدي . ٢٦٩
- ٧ - كلمة نائب القدس سعادة السيد اميل الغوري . ٢٦٩
- ٨ - كلمة نائب معان سعادة الاستاذ يوسف العظم . ٢٧٣
- ٩ - كلمة نائب رام الله سعادة السيد عبد السلام العوري . ٢٧٦
- ١٠ - كلمة نائب معان سعادة السيد عاطي ابو العز . ٢٧٧
- ١١ - كلمة نائب اربد سعادة السيد محمود الروسان . ٢٧٨
- ١٢ - كلمة نائب جرش سعادة السيد جلال مرزوق . ٢٨٣
- ١٣ - كلمة نائب عمان سماحة الشيخ الاستاذ عبد الباقي جمو . ٢٨٥
- ١٤ - كلمة نائب اربد سعادة السيد رزق البطاينة . ٢٩٠
- ١٥ - جواب دولة رئيس الوزراء . ٢٩٢

٤ - التصويت على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩ (ووفق عليه بالأجماع مع بعض التعديل وارسل مجلس الاعيان) ٢٩٥

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . . . . . (لم يعين) ٣٠٧

\*\*\* اشار عطوفة الرئيس الى بعض مواد النظام الداخلي والدستور لتقيدها .

## مجلس النواب

### محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنيصاب قانوني في الساعة العاشرة صباحا من يوم الاحد الواقع في ٦٩/٢/٢٣ برئاسة عطوفة السيد كامل عريقات رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب معذرا : النواب السادة : امين مجج رمضان حججه ، صدقي الجمبري ، محمد عثمان ابو صبيحه ، حافظ عبد النبي ، عبد الرؤوف الفارس عبد القادر الصالح ، عبد الله الخطيب ، صالح الضامن حفطي ملجيس ، سلمان ارشيد ، محمد سعيد اليونس عبد الله الفياض ، شريف التيج ، عيسى عقل .

وحضر من الحكومة :

دولة السيد بهجت التلهوني رئيس الوزراء . معالي السيد احمد طوقان نائب للرئيس ووزير الدفاع . سماحة الشيخ عبد الله غوشه وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

معالي السيد هاشم الجيوسي وزير المالية . معالي السيد ضيف الله الحمود وزير الداخلية معالي السيد سمعان داود وزير العدلية والمواصلات معالي السيد بشير الصباغ وزير التربية والتعليم . معالي الدكتور صبحي امين عمرو وزير الصحة والانشاء والتعمير .

٢٤٩ جلسة الثانية من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية ٢٣ شباط ١٩٦٩

معالي السيد صالح برقان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

معالي السيد نظام الشراي وزير الاقتصاد الوطني .

معالي السيد محمد اديب العامري وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار .

معالي السيد عبد المتعم الرفاعي وزير الخارجية معالي السيد احمد فوزي وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير الاشغال العامة والنقل .

معالي السيد سامي ايوب وزير الزراعة .

معالي السيد موسى ابو الراغب وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية .

كما حضر ايضا عطوفة السيد علاء الدين النري مدير الموازنة .

افتتاح الجلسة:

السيد الرئيس :

التصاب قانوني : أعلن افتتاح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس

يتلى محضر الجلسة السابقة :

الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من

تلاوته .

هكذا من الفصل

السيد الرئيس

اخواني النواب المحترمين

قبل ان تبدأ في البحث في جدول اعمال هذه الجلسة ، ارجو من هذا المجلس الكريم ان يوافق على رفع التحيات الى اخواننا في الضفة الغربية وغزة وخان يونس ورفح ومرتفعات الجولان لما قاموا ويقوموا به ، وانا نحييم ونؤكد لهم باننا سنعمل ما بامكاننا لمؤازرتهم ومساعدتهم والسلام عليهم .

( تصنيق : وموافقة )

السيد الرئيس

الفت نظر حضرات النواب المحترمين الى المادة (٥٥) من النظام الداخلي للمجلس التي تنص : -

#### قرار رقم ( ٤ )

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصائها القانوني في جلسات متتالية بتاريخ ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ / ٢ / ١٩٦٩ برئاسة رئيس اللجنة السيد سلم البيهيت وعضو السادة المقرر - خالد الحاج حسن ، عبد الوهاب الحبابي - فضل الدقموني ، عمران المسارطة محمد الخشمان ، سليمان القضاة ، رزق البطاينة ، فرح ابو جابر ، عبد السلام الحوري ، محي الدين الحسيني . وذلك لدراسة مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٦٩ وتقديم توصياتها الى مجلسكم الكريم وفقا للتبرعات الدستورية وقد حذر الى اجتماعات اللجنة السادة . وزراء الدفاع والمالية والمواصلات والداخلية والاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية والانشاء والتعمير والخارجية والثقافة والاعلام والسياحة والنقل ، والزراعة ونائب رئيس مجلس الاعمار ، ومدير المؤسسة الاعلامية لاستغلال نهر الاردن وروافده ، ومدير دائرة الموازنة .

حيث استوضحت اللجنة منهم وناقشت معهم تنظيم مشروع الموازنة وما تضمنته من تقديرات للواردات والنفقات ، وبرامج الخدمات ومشاريع التنمية والاعمار .

ونرى اللجنة المالية ان تؤكد لمجلسكم الكريم بانها في دراستها لمشروع الموازنة العامة ومناقشتها تفصيليا مع المسؤولين قد اهتمت والتزمت بتلك الروح البناءة التي تفرضها مبادئ التعاون المثمر البناء الهادف بين السلطين التشريعية والتنفيذية ، لما فيه خدمة اسرتنا الاردنية ، مقدرة كل التقدير والصعوبات التي واجهتها الحكومة في تنظيم مشروع الموازنة في هذه الظروف القاسية والمرحلة الصعبة التي يجتازها المملكة الاردنية الهاشمية بسبب احتلال جزء كبير منها ادى الى الحاق اكسير الاضرار في الاقتصاد الاردني مما اعاق مسيرته في مجال التطور والبناء والاعمار .

لا يجوز التوجيه بالكلام الا للرئيس او المجلس ويتكلم الاعضاء وقوفاً في اماكتهم او على المنبر .

وكذلك ثبت النظر للمادة (٦٢) التي تنص : -

لا يجوز مطلقا المساس بكرامة المجلس او رئيسه او اعضاءه او الشخصيات او اسناد امور شائنة بسوء قصد او ارتكاب اي امر من شأنه ان يخل بالنظام .

٢ - تلاوه كتاب اللجنة المالية رقم - ٤ -

السيد الرئيس

ليفضل معالي مقرر اللجنة المالية السيد خالد الحاج حسن .

السيد المقرر :

١ - توجيه الشكر الى الدول العربية الشقيقة التي قامت وتقوم بتقديم العون ومدايد المساعدة الى اردننا الثالي لمساعدته لدعم قدرته العسكرية واعادة بنائها لتؤدي دورها قومية متينة في الذود عن حياض الوطن وتحرير ارضنا من الغاصب المحتل .

٢ - لاحظت اللجنة المعجز الكبير في الميزانية والبالغ ( ١٤٠٠٠٠٠٠٠ ) ديناراً والمتوقع تنفيذه من الواردات والوفورات في النفقات ومن الاحتياطي العام والترويض الداخلية - ترى اللجنة انه يتوجب على الحكومة عدم المساس في الاحتياطي العام الا في الحالات الاستثنائية خاصة وان الاقتصاد الاردني يعاني - الى - ظاهرة من عدم التوازن بين فعالياته المختلفة وبين ايراداته ونفقاته .

كما ان اللجنة ترى ضرورة عدم لجوء الحكومة الى فرض اية ضرائب او رسوم جديدة لتغطية المعجز وذلك لجاءوا مع ما يعانيه الشعب الاردني من اعباء اقتصادية قاسية في هذه الظروف .

٣ - اجراء التعديل التالي على مشروع قانون الموازنة وهو اضافة فقرة جديدة بحرف - ه - الى المادة السابعة بالنص التالي : -

ه - يستثنى من هذه المادة الفصل ( ٢ ) مجلس الامة .

٤ - لاحظت اللجنة ان الموازنة تضمنت مبلغ ثلاثة الاف دينار كاعادة تقدير لواردات الاذاعة والتلفزيون ولدى الاستيضاح من المسؤولين ان هذه الواردات بلغت ( ٩٧٠٠٠ ) الف دينار لم يدفع للخزينة سوى جزء قليل منها فترى اللجنة التزام الحكومة باتخاذ الضمانات اللازمة لتحويل جميع هذه الواردات للخزينة .

٥ - ان اللجنة وهي تقدر كل التقدير الواجب الذي يحتم على الدولة شعباً وحكومة ان يتبجح خطة تشفوية في كافة القطاعات العامة .

وبناء على ذلك اتخذت اللجنة القرار التالي : -

#### أ - جدول النفقات المتكررة

١ - تنزيل مبلغ اربعة الاف دينار من البند (٤٣) المساهمات المادة ٤٠ من البرنامج ب الفصل ١/٤٣ ووزارة الشؤون الاجتماعية .

٢ - تنزيل مبلغ ( ١٨٠٠ ) دينار من البند ٤٢ / المساهمات المادة (٤٠) من البرنامج / التسجيل التعاوني ووزارة الشؤون الاجتماعية .

٣ - في الفصل ١/٥ وزارة العدلية بتقل مبلغ ١٢٠٠ ديناراً من المادة ١٦ ( علاوة فنية وعلاوات اخرى ) الى المادة ١١ ( الموظفون المصفون ) لتضاف الى الراتب الاساسي لكل من رئيس محكمة التمييز الاول ورئيس محكمة التمييز الثاني بحيث يصبح راتب كل منهما الاساسي معادلاً لراتب الوزير العامل اي ( ١٨٠ ) ديناراً في الشهر بالنظر لاهمية المركز الذي يشغلانه .

هكذا منه لوصف



## ب- جدول النفقات الانمائية .

- ١ - تنزيل مبلغ ثلاثة الاف دينار لكامل مواد المادة ٣١ من الفصل ٢/٩ وزارة الداخلية .
- ٢ - تنزيل المبالغ التالية من المادة ٣٢ - استهلاك وابنية وانشاءات الفصل ٢/٩ وزارة الداخلية .
  - أ - ٣١٤١٠ دينار استهلاك اراضي للاستصلاحية
  - ب - ١٠٠٠٠٠ إنشاء مكاتب لشرطة عجلون
  - ج - ٥٢٥٠٠ إنشاء منامة ومنافع لشرطة عجلون
  - د - ٤٠٠٠٠ اكمال بناء مديرية الدفاع المدني
  - هـ - ٣٠٠٠٠ اكمال بناء دائرة المخبرات العامة

وذلك لان هذه الاستهلاكات والانشاءات خارجة عن اختصاص وزارة الداخلية وترى اللجنة ان مديرية الان العام بمخصصاتها عليها تأمين ذلك علماً بان مخصصاتها زادت بمبلغ يقارب النصف مليون دينار سنة ١٩٦٨ .

- ٣ - تنزيل مبلغ ٤٣٧٠٠ ديناراً المادة ٢٤ من الفصل ٢/٢٢ دائرة الموازنة حيث ان مهام دراسات المشاريع والاجهزة يمكن تأمينها عن طريق الوزارات والمؤسسات المختصة القائمة .

- ٤ - تنزيل مبلغ ٥٥٠٠٠ ديناراً - المادة ٢٤ - البرنامج ( أ ) الادارة العامة - وزارة الاقتصاد الوطني .

- ٥ - تنزيل مبلغ ( ٣٥٠٠٠ ) ديناراً المادة ٣٢ / البرنامج ( أ ) - الادارة / وزارة الاقتصاد الوطني . اذ انه تبين الى اللجنة عند مناقشة معالي وزير الاقتصاد الوطني بان هذا المبلغ البالغ ٥٥ الف دينار لا يتوجب دفعه في السنة المالية الحالية بموجب الاتفاقية المتعلقة بهذا المشروع اما بالنسبة الى مبلغ ٣٥ الف دينار فرأت اللجنة العدول عن الاشتراك في هذا المعرض بالنسبة للظروف الراهنة .

- ٦ - الغاء اعادة تخصيص مبلغ ( ١٤٦٠٠٠ ) دينار لاغراض الفقرة ( د ) من المادة ٣٢ / البرنامج أ - الفصل ٣٠ / مجلس الاعمار لانهاء الاعمال بالنسبة للظروف الحاضرة .

- ٧ - تصحيح عبارة فتح طريق القدس - بيت لحم - بعبارة طريق دامية - الشوفة الواردة في المادة ٣٢ البرنامج / أ - الفصل ٣٠ / مجلس الاعمار .

- ٨ - تنزيل ٢٠٪ ( اي ما يساوي ٣٤٠٩٣ ) دينار من مجموع مخصصات كامل الفصل ٢/٥٢ برنامج الهندسة التلفزيون / وزارة الثقافة والاعلام . وذلك لان اللجنة على ضوء مناقشتها للوزير الاعلام وللمدير التلفزيون اقتنعت بأن تنزيل المبلغ بهذه النسبة لا يؤثر على احتياجات مؤسسة التلفزيون وتطورها .

- ٦ - مراعاة عامل الاقتصاد في اجراء التنقلات في جهاز وزارة الخارجية لما يترتب على الخزينة من اعباء مالية نتيجة لثل هذه التنقلات .

- ٧ - مراعاة جانب الحذر والدقة قبل الارتباط مع اية هيئة عامة او خاصة عند انشاء المشاريع والدوائر التي تفرض على الدولة التزامات مالية ، اذ انه ثبت مرات عديدة ان انسحاب الهيئات الممولة قد جابه الحكومة بمشكلة تمويل هذه الدوائر والمشاريع وعرضها الى اعباء مالية جديدة .

- ٨ - لا حظت اللجنة لدى مناقشتها ميزانية وزارة الاعلام والثقافة ان هناك فائضاً في جهاز موظفي دائرة الاذاعة يقدر بحوالي ( ١٥٠ ) موظفاً كما لا حظت ان هناك دوائر ووزارات اخرى تشكو من نقص موظفي اجهزتها . وبناء عليه ترى اللجنة ان على الحكومة ان تتخذ الاجراءات اللازمة والكفيلة لمعالجة مثل هذه المشاكل الادارية .

- ٩ - التزام الحكومة في عدم احالة الموظفين من عسكريين ومدنيين على التقاعد الا اذا ثبت للحكومة ان الموظف لم يعد يستفاد منه . ويعلم مجلسكم الكريم ان التقاعد والتعويضات ترتب على الموازنة اعباء مالية مرهقة .
- ١٠ - لتوضح اللجنة لدى مناقشتها موازنة وزارة الاقتصاد الوطني مع معالي وزير الاقتصاد الوطني ان موضوع مركز التنمية الصناعية لم يحقق فوائده ملموسة من هذا المركز ، كما تبين لها ان اهداف المركز ومسؤولياته لا تختلف عن اعمال ومسؤوليات قسم الصناعة بوزارة الاقتصاد الوطني علاوة على انه اصبح يشتمل على عدد فائض من الموظفين والمهندسين مما يتطلب . وبناء عليه ترى اللجنة التزام الحكومة باجراء عملية التوحيد بين المركز وقسم الصناعة واعادة النظر في جهاز موظفية لتنسيق ذلك وفقاً لمتطلبات المصلحة العامة منعا للازدواجية في اعمال الوزارة وتوفيراً للنفقات .

كما اتضح للجنة ان مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية قد اختصت بقسم كبير من اعمال دائرة التسويق الزراعي . لذلك وبسبب تقلص اعمال هذه الدائرة ، ترى اللجنة ان المصلحة تقتضي إعادة النظر في ملاك هذه الدائرة ، كما وتوصي اللجنة بضرورة إعادة النظر في سياسة مؤسسة التسويق الزراعي لضمان تمثيل كافة المناطق الزراعية المنتجة في مجلس ادارتها وحماية هذه المؤسسة من تسلط الوسطاء وذلك تحقيقاً للاغراض التي وجدت من اجلها .

- ١١ - لدى مناقشة موازنة المؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده ترى اللجنة ضرورة إعادة النظر في جهاز هذه المؤسسة بسبب تقلص اعمالها مع الاخذ بعين الاعتبار النظر في امكانية توحيدها ضمن سلطة المصادر الطبيعية وذلك توفيراً للنفقات وتوحيداً لنوعية العمل . وبناء عليه توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها وعلى مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٦٩ معدلاً .

امين عام مجلس الامة

هاني خضير

ملاحظته : نوافق على قرار اللجنة باستثناء مخالفتنا لمقدار المعجز وسنوضح ذلك للمجلس الكريم .

عضو اللجنة

عبد السلام العوري

ملاحظته : اوافق على ما جاء في قرار اللجنة ولي ملاحظات حول الاحتياطي :

عضو اللجنة

سليمان القضاء

هكذا منه فؤاد





الذي يستند الى معادلات من الركون الى مثل هذه البدعة التي هي الاولى من نوعها في تاريخ الموازنات الأردنية ، وكان اجدر بالحكومة ان تقيم بالشرح وبالمعادلات الحسابية الدليل على التحسن الذي تتوقعه في الواردات والوفورات في النفقات وتبين بالارقام مقدار المبالغ التي تتحصل كنتيجة لذلك . بدلا من ان تترك الامر مجهولا بقرره عالم الغيب .

## ٢ - الاحتياطي العام - :

ان العجز بلغ هذا العام حدا لم تبلغه من قبل اية موازنة في تاريخ هذا الوطن ولما كان ضخامة هذا العجز واسبابه هو حصيلة النفقات المتكررة والنفقات الانمائية وجاء نتيجة لها معا ، فانه من الخطأ ان تقيم الحكومة سياستها المالية على تغطية هذا النوع من العجز من الاحتياطي العام ، اذ ان من القواعد الخطيرة التي تمنع الدول الوقوع بها ان تغطي عجزا ناشئا عن النفقات المتكررة من الاحتياطي العام .

وقد اتفق مع الحكومة لو كان العجز ناشئا عن المشاريع الانمائية فقط وكنتيجة لها وذهب حينئذ الى تغطيته من الاحتياطي العام فقد يكون لما العجز بان ما تعطيه المشاريع الانمائية من محصلات انتاجية قد تعرض في المستقبل الاحتياطي العام . غير ان الامر الذي نحن بصدده ورد على خلاف ذلك .

## ٣ - القروض الداخلية

هذه تجربة جديدة تمارس لأول مرة في تاريخ الأردن المالي ، وقد تنطوى في المواجهة على فرص تتأرجع بين احتمال التعثر والنجاح ، لاسيما وان مثل هذه التجربة تستمد قوتها من قوة الدولة المالي ، وعلى هذا فلا يصح ان نعول عليها كمصدر اساسي مضمون النتائج من مصادر تغطية العجز .

واني ازاء هذه الملاحظات ارى ان الحكومة قد اخطأت في تحميل الموازنة هذا المقدار الضخم من العجز ، الامر الذي قد يؤدي الى اضعاف قدرة الدولة المالية وارهاقها . وهنا تكمن الخطورة التي يخشى من مغبة نتائجها ، ومن مغبة اللجوء الى استعمال غطاء العمل وكان اجدر بالحكومة ان تذهب تدارك الى بعض هذا العجز في ضغط النفقات المتكررة وتجنب احداث هذا الخرق موسع في الموازنة خاصة وان الاقتصاد الاردني كما ذهب الى وصفه اللجنة المالية ( يعاني حالة ظاهرة من عدم التوازن بين فعالياته المختلفة وبين ايراداته ونفقاته ) .

عطوفة الرئيس

اذا كان هناك نقطة تقدم بما يتعلق بالملاحظات حول مخالفتي لقرار اللجنة المالية تقتضي بان ابدي مصارحتي او ان اوضح معارضي فاننا قد وضحنا ، ولكنني اود بهذا العدد ان تعرض الى المجال التطبيقي للموازنة . فكلما قلت ان الموازنة تمثل العمود الفقري للدولة وترتكز عليها سياسة الدولة فاذا تساح لي الفرصة ان استكمل البحث في مناقشة او في بحث المجالات التطبيقية في الموازنة فسأواصل والا فسوف اطلب دوري في هذا المجال .

السيد وزير المالية :

الآن الملاحظات على قرار اللجنة المالية فقط . فأما المناقشة فتأتي عند المناقشة العامة للموازنة .

السيد البطاينة نائب اربد :

اذن اطلب احتفاظي بحجي في تسجيل اسمي للكلام .

السيد الرئيس :

لعمري والآن بفضل يا سلمان بك ؟

- ٢ -

السيد القضاء نائب عمجلون :

عطوفة الرئيس

يلاحظ المجلس الكريم انه ورد بالنبد الثاني من قرار اللجنة المالية ما يلي :-

« ٢ - لاحظت اللجنة العجز الكبير في الميزانية والهالغ ( ١٤/١٠٠/٠٠٠ ) دينار والمتوقع تغطيته من الواردات والوفورات في النفقات ومن الاحتياطي العام والقروض الداخلية - ترى اللجنة انه يتوجب على الحكومة عدم المساس في الاحتياطي العام الا في الحالات الاستثنائية خاصة وان الاقتصاد الاردني يعاني حالة ظاهرة من عدم التوازن بين فعالياته المختلفة وبين ايراداته ونفقاته » .

هنا اخذت اللجنة على الموازنة اولا : العجز الكبير ثانياً ، ان هذا العجز يمكن تغطيته من الاحتياطي انا برأيي ان العجز في اية موازنة في بلد ما حتى في بلد نام وسيعرض لمرحلة خطيرة او يمر بمرحلة خطيرة ليست عيبا في الموازنة ، اذا كانت مبررات العجز صحيحة ، واذا كان العجز من غايات التنمية الاقتصادية في البلد ، واذا كان العجز من اجل الدفاع عن البلد ، واذا كان العجز من مشاريع اجل انمائية . . هذا العجز لا يعيب الموازنة اطلاقاً .

وعلى هذا فاني اختلف مع اللجنة الكريمة بان الاحتياطي ليس شيئاً مقدساً لا يجوز ان ينداس حرمة الاحتياطي ان هو الا وفر ، نحن في بلد لا نريد ان نذخر المال ، نريد ان نوظف اموالنا ، هذا الاحتياطي يجب ان نوظفه بمشاريع مشعرة .

لذلك اختلف اللجنة المالية الكريمة بتعليقها عدم المساس بالاحتياطي عندما قالت . . لا يجوز ان نمس الاحتياطي خاصة وان الاقتصاد الاردني يعاني حالة ظاهرة من عدم التوازن . .

انا اقول لحفظ التوازن ولتخفيف الحدة منه عدم التوازن يجب ان يستعمل الاحتياطي . هذا هو رأيي فيما يتعلق بشأن هذه الفقرة ولهذا اقترح ان يكون نص التوصية مايلي :

ان اللجنة ترى . . او المجلس انه اذا رأت الحكومة استخدام الاحتياطي فانها توصي بان تستخدمه في المشاريع الانمائية المشعرة ذلك لأن استعمال هذا الاحتياطي يزيد من قوة التوازن او يخفف من حدة الهوة بين . . من حدة التوازن او الاخلال بالتسوازن بين الايرادات وبين النفقات وعلى هذا فاننا برأيي ان موضوع العجز ليس عيبا في الموازنة لانه في بلد نام لا يمكن ان يوجد موازنة متوازنة والسلام عليكم .

السيد الدقعموني نائب اربد :

عطوفة الرئيس

نقطة نظام اظن ان عطوفة الأخ سهي عن ياله انه ورد في قرار اللجنة استثناء في حالات استثنائية .

- ٣ -

السيد الرئيس :

ليفضل معالي وزير المالية .

السيد وزير المالية

عطوفة الرئيس

حضرات النواب المحترمين .

قد كنت اوتر ان أوجس كلامي الى نهاية المناقشة التي ستدور حول قرار اللجنة المالية من قبل الاعضاء الكرام . ولكني آثرت ان ابين بعض الملاحظات على بعض النقاط التي وردت في تقرير اللجنة المالية ليمكن حضرات الاعضاء الكرام من خلال هذه الملاحظات دراسة تقرير اللجنة المالية والملاحظات في آن واحد .

هكذا من قوس

فلا حظاتي تبدأ على البند الرابع . البند الرابع يتعلق بان واردات الاذاعة والتلفزيون ، وارداتها التي قدرت في الميزانية وما حصل منها ، فهذه المناسبة وتعليقاً على هذه المادة أقول بأن الحكومة اولت تحصيل واردات الاذاعة والتلفزيون اهتماماً خاصاً خلال السنة المالية الماضية ، فقد باشرت وزارة الثقافة والاعلام بدفع جميع واردات الاذاعة والتلفزيون الى الخزينة وتم حتى الآن دفع مبلغ ( ٢٢ الف دينار ) خلال شهر شباط الحالي بموجب تحويلين وقد وعد معالي وزير الاعلام ان يستمر بدفع كل ما يتوفر لدى تلك الوزارة من واردات ، اما بالنسبة للبند الخامس فهذا البند يتضمن تخصيص مبلغ اربعة آلاف دينار للشؤون الاجتماعية كمساهمات استناداً للاتفاقية الموقعة مع هيئة اليونيسكو المتفرعة عن الامم المتحدة - للأطفال . وذلك للعناية الطبية وتقديم الغذاء لخمسين الف طفل وامرأة سنوياً ، وتساهم الحكومة بمبلغ اربعة آلاف دينار تصرف مناصفة على الوحدات الطبية المتنقلة ، والاتفاقية مستمرة ومستمر الهيئة بتقديم الخدمات عند عودة الضفة الغربية ، علماً بأنه لم يصرف في السنتين الماضيتين أي شيء من هذا المبلغ ، ولكنه سيتعلق باتفاقية فالغاء هذا يبرر تلك الهيئة تقول طالما انتم لا تدفعوا نحن سوف لا ندفع ، في العام الماضي لم يدفع فلماً واحداً والسنة هذه اذا لم يتيسر دفع اي شيء للأطفال في الضفة الغربية فسوف لا يدفع منه شيئاً .

نأتي الى مبلغ ( ١٨٠٠ دينار ) تحت الفصل ( ٤٣ ) المساهمات / وزارة الشؤون الاجتماعية . في الواقع خصص هذا المبلغ لمؤتمر يعقد في مدينة عمان وقد كان هذا مقررأ ولكنه لم يتخذ وتأمّل في ان يتخذ في هذه السنة ف ( ١٨٠٠ دينار ) تخصص

لغاية عقد مؤتمر للدول العربية اظن ان هذا المبلغ لسنا بحاجة لأن نقول الغوه .

نأتي الى توصية اللجنة بنقل مبلغ ( ١٢٠٠ دينار ) من أجل زيادة راتب رئيسي محكمة التمييز ، الواقع ان الحكومة اتفقت على ان تعالج هذا الموضوع بغير طريق الميزانية ، في الواقع الذي احب أن اوضحه تماماً ان هذه التوصية يجب ان تنحصر في نقل هذا المبلغ من بدل التثليل الذي هو ( ٦٥ ديناراً ) وليس من العالوات القضائية الأخرى والحكومة لم تتم فقط بالرئيسين وانما اهتمت بالسلك القضائي بالقضاة جميعاً ، وعلى هذا الاساس فقد اتفقت الحكومة على مضاعفة العالوات الأخرى ، يعني العالوات التي لا تندمج في بدل التثليل . ولذلك نحن نوضح هنا بأنه يجب ان يقال من ال ( ٦٥ ديناراً ) التي هي بدل التثليل وليس من العالوات القضائية الأخرى على أن يقتصر فقط على هذه وان لا يتناول الرؤساء الزيادات الأخرى التي تقصر ان يأخذها القضاة الآخرون .

نأتي الى جدول التفقات الأثمانية ، موضوع مديرية الأمن العام والخباير العامة . الواقع ان الزيادة التي حصل عليها الأمن العام لم تكن من اجل مسائل اثمانية او مشاريع اثمانية ، صار عنده تطوراً في الكتاب ، زاد من عدده ، لذلك اضطر لطلب زيادة في المخصصات فالزيادة التي وضعت هي للامور المتكررة وليست للأثمانية ، حتى يقال ان الأثمانية هذه اشطبوها وخابهم يدفعوا من الزيادة التي اعطيتنا لهم ، الزيادة هذه ليست للأثمانية بل من اجل عمل كتيبة او كتيبتين شيء ضروري جداً .

نأتي الى ، . . . تنص الاتفاقية على اجراء المرحلة الثانية من الدراسات لتطوير ساحل ميناء العقبة ،

الشالية ، الا انه لغايات تنفيذ شروط الانفاقية فقد تم تخصيص المبلغ تحت اسم طريق القدس بيت لحم وتيجر احكام قانون الموازنة نقل المبلغ الى طريق دامية - الشوكة الشالية دونما حاجة - لتصحيح الام ، هذا شيء واضح .

قررت اللجنة التوصية بنزول ١٠٪ من مجموع مخصصات مؤسسه التلفزيون الأثمانية ، مع العلم انه كان قد تم حجز مبلغ ٧٠٠٠٠ دينار من المخصصات من قبل دائرة الموازنة العامة لتسديد السلفة الممنوحة لشراء مولدات كهربائية وهذا يزيد عن المبلغ المقترح تنزيهه .

يا اخوان السني احب ان اعرضه لكم بكل إخلاص بان مسائل التلفزيون وكما تعرفون دائرة جديدة فتحتاج الى مولدات والى دينامو واشياء فنية ميكانيكية انا لا اعرفها تفاجئنا بها بين حين وآخر ، ولذلك اعتقد جازماً بان تنزول ١٠٪ من مخصصات هذه الدائرة ، ستضر بدائرة التلفزيون ولذلك ارجو ان يؤخذ هذا بعين الاعتبار وانا غلص فيها اقول .

ناتي الى توصية اللجنة المالية في البند السابع . - مراعاة الحذر والدقة قبل الارتباط مع اية هيئة ، هي ملاحظة قيمة وجديرة جناً ولكن اقول بان الحكومة تنبته الى هذا الموضوع واصدر دولة رئيس الوزراء بلاغاً رسمياً على جميع الوزارات والدوائر يطلب منها ان لا ترتبط مع اية هيئة كانت الا بعد الدراسة والموافقة على هذا وهذا البلاغ ان شتم في نهاية المناقشات التي ستدور يمكن ان نطلبكم عليه فهو موجود وانما لا يجب ان نطيل .

شكلت علة لجان لدراسة الاجهزة الادارية في بعض الوزارات والدوائر والمؤسسات ومنها سبط

هذا الموضوع جاء هنا على اساس الغاء ، الواقع أن هذا المبلغ لتطوير العقبة وفيه التزامات ولا نستطيع ان نستغني عنها ، فالاتفاقية الموجودة بالنسبة للعقبة تنص على اجراء المرحلة الثانية من الدراسات لتطوير ساحل العقبة على اعداد المخططات والمواصفات الفنية للساحل ومنها الاستراحات والمطاعم والشوارع وقد خصص مبلغ ( ٥٥ الف دينار ) ستصرف على دفعتين الاولى في آذار والثانية في أيلول ، التزام ، نحن ملتزمين بها .

اما موضوع المعرض ، هذا المعرض كانت شرتت به دول عربية بالاتفاق مع الجامعة العربية وبعض الدول لم يشترك وبعضها انسحب لكن لا يزال الاردن عضواً مع ثلاث او اربع دول عربية لاقامة هذا المعرض في اليابان ، ولكن الحكومة لا تملك باقامة هذا المعرض وستعسي الظروف الحاضرة وما يتوجب على هذا من اشتراك او علمه .

الملاحظة الأخرى الى ( ١٤٦ الف دينار ) لمشروع مطار القدس الواقع ان هذا قرضاً اميركياً وما لم تعدل الاتفاقية - نحن وضعناها هكذا ، وليس معنا اننا ستصرفه - ما لم تعدل الاتفاقية مع الجانب الاميركي على أن هذا المبلغ يدل ان نصره هنا ستصرفه في طريق الشوكة او الطريق القلاني انما نحن لا نقدر أن نغير او نازم الجانب الاميركي بشيء معين . لذلك نحن نضعه تحت هذا البند ثم يبحث الموضوع بين الحكومة ومجلس الاعمار والجهة الممولة على نقل هذا المبلغ الى اعمال في الضفة الشرقية .

خصص مبلغ ( ٣٥٠٠٠ دينار ) في موازنة مجلس الاعمار لفتح طريق القدس بيت لحم ، هذا في الواقع وافق الجانب الاميركي بعد المناقضة معه على صرف هذه المخصصات على طريق دامية الشوكة

هكذا في الأصل



- ٤ -

السيد المقرر

قبل المناقشة اود ان ادافع عن قرار اللجنة .  
واحب اوضح بعض النقاط التي اثارها معالي  
الوزير

السيد الرئيس

تفضل

السيد المقرر

عطوفة الرئيس

اخواني الكرام .

باديء ذي بدء باسم اللجنة اقدم الشكر لمعالي  
وزير المالية على الرأي الذي ابداه لمجلسكم الكريم وذلك  
تمهيدا للمناقشة كما انني اشعر بل من الواجب علي  
كقرر لهذه اللجنة طبقا لاحكام النظام الداخلي ان  
اعرض لمجلسكم الكريم بان لجنتمكم المالية عندما قامت  
بدراسة مشروع الموازنة حسب قراركم قامت اللجنة  
باجراء الدراسة التفصيلية مع كل مسؤول في كل وزارة  
ومؤسسة في اجهزة الدولة .

ابدا بالملاحظة الاولى بالنسبة لقرار اللجنة رقم  
٤ - الذي اشار اليه معالي وزير المالية، الواقع يذكر  
تماما معالي وزير المالية ومدير موازنته عندما ارادت  
اللجنة ان تستوضح بالنسبة لمبلغ ال ٣٠٠٠ دينار الذي  
وجد ووضع رقما في الميزانية كإيراد لاعادة التقرير  
لواردات الاذاعة والتلفزيون ووجدت مقابلة في  
سجل الموازنة بان الواردات المتوقعة مائة الف دينار  
فكان من حق اللجنة ان تسأل السؤال التالي ، اما ان  
هناك خطأ رقيا في مبلغ الثلاثة الاف دينار في اعادة

المصادر الطبيعية والمؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال  
مياه نهر الاردن وروافده ووزارة النقل ووزارة  
المواصلات ، وسوف تدرس اجهزة الاذاعة خلال  
السنة الحالية للاستفادة من الفوائض في جهازها من  
قبل السوزارات الاخرى وذلك استجابة لما جاء في  
البند العاشر من الصفحة الخامسة من تقرير اللجنة .

المادة الحادية عشرة ، تقوم حاليا وزارة  
الاقتصاد الوطني بالتعاون مع الجهات المختصة بدراسة  
جهاز مركز التنمية الصناعية ودائرة التسويق الزراعي  
بمعالجة الموضوع في ضوء الاتفاقيات الناعمة بما يكفل  
عدم الازدواجية في العمل وتخفيض التكاليف  
والاستفادة من فائض الموظفين من قبل السدائر  
الاخرى ، وذلك جوابا على البند العاشر من الصفحة  
الخامسة من تقرير اللجنة .

اعتذر عن سوء الفهم الذي حصل بالنسبة  
لوزارة الاقتصاد الواقع بان ما قيل بان هذا غير  
مطلوب تنفيذه - البند الذي اشارت له اللجنة الواقع  
انه مطلوب وملزم فيه وقد ابنت هنا في استعراضي  
للمواد هذا الموضوع .

بقيت ملاحظة واحدة بالنسبة المعجز الذي  
اشار اليه بعض النواب وانا لست في مجال المناقشة انما  
اريد ان اقول شيئا واحدا ، ذكر النائب الكريم انه لم  
يسبق ابدا ان جاء معجز في الموازنة بهذا الشكل ، الذي  
احب ان اقول له للاخ الكريم انه في العام الماضي قدم  
لهذا المجلس الكريم موازنة بمعجز ( ١٢ مليون ) والملاحق  
حق التي الحقت بذلك المعجز بلغت ( ٥ ملايين )  
اخرى فعني ذلك ان المعجز كان في السنة الماضية ( ١٧  
مليون ) وليس اربعة عشر .

المالية للايضاح الذي بينه حول هذه النقطة وموافقة  
الحكومة على مثل هذا الاجراء .

فما يتعلق بوزارة الداخلية ، اللجنة وضعت  
هذه التوصية بعدما اجتمعت بوزير الداخلية ووكيل  
وزارة الداخلية وقال وزير الداخلية ان هذه المبالغ  
نحن لم نطلبها فلذلك ونحن ازاء هذه المبالغ وافق معنا  
على انها تابعة لاختصاص مديرية الامن العام ولذلك  
وضعت اللجنة هذه التوصية لمجلسكم الكريم على تنزيلها  
لانه في الواقع هذا من اختصاص مديرية الامن العام  
حسب ما بينه معالي وزير الداخلية ووكيل وزارته .

وزارة الاقتصاد الوطني ، مبلغ ٥٥٠٠٠ دينار  
الواقع هذا الموضوع نوقش مع معالي وزير المالية في  
السنة السابقة لانه كان مدفوعا في سنة ١٩٦٧ فلفت  
تظار اللجنة المالية اعادة تخصيصه سنة ١٩٦٨ فسألت  
اللجنة وزير الاقتصاد فقال ان هذا المبلغ هو آخر  
مبلغ نحتاجه بموجب اتفاقية تطوير ساحل العقبة ، كل  
منا لا يتكر اهمية ميناء العقبة وضرورة تطويره وتحسينه  
فلذلك وبناء عليه اللجنة اقترت في العام الماضي اعادة  
تخصيص ٥٥٠٠٠ دينار لاجل المرحلة النهائية لاعمال  
الدراسة والتطوير فعندما أتت اعادة تخصيص هذا  
المبلغ في هذه السنة اعادة اللجنة المالية النظر ودرست  
هذا الموضوع مع وزير الاقتصاد ووكيل وزارته  
فالواقع اجبتا بما يلي : انه في العام الماضي رصد  
٥٥٠٠٠ دينار وانت الاتفاقية في الشهر السادس من  
سنة ١٩٦٨ بمبلغ مائة وعشرة آلاف دينار دفع منها  
من مخصصات العام الماضي علما بان الحكومة لا يجوز  
ان تلزم بمبالغ فائضة او زائدة عما هو مقرر في الموازنة  
فلظروف تقديرية ارتبطت بمبلغ مائة وعشرة آلاف  
دينار ، فما دفع من ال ٥٥٠٠٠ دينار خلال العام الماضي  
هو ٢٧٠٠٠ دينار واذا كنت مخطئا فليصحني  
معالي وزير المالية .

التقرير او ان مبلغ المائة الف هو مبلغ .بالغ فيه فكان  
الجواب من مدير الموازنة بحضور معالي وزير المالية  
اثناء اجتماع اللجنة عليه ان مبلغ المائة الف دينار ليس  
مبالغ فيه والتقدير في السنة الماضية عن الدخل الفعلي  
كواردات للتلفزيون والاذاعة هو مبلغ سبعة وتسعين  
الف دينار ، الا انه قالوا في نفس اليوم . ورد في  
نفس اليوم مبلغ اثنين وعشرين الف دينار عن تصفية  
حساب عن السنة الماضية وواردات لهذه السنة  
بلغت اثنين وعشرين الف دينار ، لذلك اللجنة عندما  
وضعت هذه الفقرة في المادة الرابعة قالت انه لاحظت  
بان الثلاثة الاف دينار كانت اعادة تقدير واردات  
الاذاعة والتلفزيون ولدى الايضاح من وزير المالية  
لم تحدد وزير المالية - قلنا مسؤولين ، قالوا ان  
الواردات بلغت سبعة وتسعين الف دينار وانت  
وقالت لم يدفع للخزينة سوى اثنين وعشرين الف  
زائد ثلاثة الاف المجمع خمسة وعشرين الف وهذا  
جزء قليل بالنسبة للسبعة وتسعين الف دينار .

ثانيا ، فيما يتعلق بمبلغ الاربعة الاف دينار العائدة  
لوزارة الشؤون الاجتماعية ، اللجنة بحثت هذا الموضوع  
مع وزير الشؤون الاجتماعية بحضور وكيل وزارته  
وناقشت هذا الرقم وقالوا لا مانع لدينا من تنزيله  
كما وافقت الوزارة المختصة على تنزيل الالف وثمانماية  
دينار فلذلك اللجنة عندما وضعت هذه التزييلات  
كانت اثر مناقشة وموافقة من الوزارة المختصة .

ثالثا : بما يتعلق بوزارة العدلية ، عندما قالت  
اللجنة ينقل مبلغ ١٢٠٠ دينار من ( علاوة فنية  
وعلاوات اخرى ) الواقع العلاوة الاخرى التي تفضل  
واشار اليها معالي وزير المالية حسب جدول الموازنة  
تأتي تحت المادة - ١٦ - ولذلك ما كان لها مناص  
من الناحية المالية الا ان تضع هذا ونشكر معالي وزير

هكذا في الوثائق



والموتورات الكهربائية زائد الانشاءات التي لم تكن مبنية ولم يجب عليها وزير الاعلام والمدير وقتها، فبين ان هناك انشاءات تقدر بعشرين الف وكييلات وصل ما بين محطة الارسال ومحطة الاستقبال، هذه ايضاات تعود لمجسكم الكريم،

هذه بعض الايضاحات حول بعض الاشياء الرقية حول التزييلات.

في البند السابع نحن نشكر الحكومة انها ترى ان ما ورد في البند السابع من مراعاة جانب الخير والدقة قبل الارتباط مع اية هيئة عامة أو خاصة اتخاذ الاجراءات، اي انهم وافقوا على هذه الفكرة بالنسبة لىوصية اللجنة المالية بالنسبة للمؤسسة الاقليمية كذلك الحكومة توافق ايضا على ملاحظات وزير المالية على ان هذه التوصية في مكانها حول اعادة النظر في جهاز المؤسسة الاقليمية.

بالنسبة لوزارة الاقتصاد الوطني، ايضا الحكومة وافقت او تشاطر رأي اللجنة المالية بالنسبة لاعادة دراسة اجهزة في وزارة الاقتصاد.

هذه هي الامور التي احببت ان اوضحها لاجواني بالنسبة للنقاط التي اثارها وبينها وزير المالية.

- ٥ -

السيد الرئيس:

الكلمة الآن لمعالي الدكتور قاسم الرماوي.

الدكتور الرماوي نائب رام الله:

عطوفة الرئيس

السادة النواب

اني بدوري اوجه من على هذا المنبر التحية لرجالنا وابنائنا وبناتنا في الضفة الغربية وفي غزة وفي سيناء

ليست النازية الانية من زياتها ويمثل الشعب الاخر ارادة الخير والعزة والكرامة والدفاع عن حق الانسان في ان يعيش حرا كريما في بيته بلا تمييز لالون ولا لدين ولا لطائفة. وسيجعل التاريخ لمن ستكون الغلبة واني اؤكد لكم ان حتمية التاريخ مستجل النصر للأمة العربية لان هذه البلاد خلقت عربية وستبقى عربية الى الابد، وقد تلاشت الغزوات على هذه البلاد من الغزوة الصهيونية والتت وغيرها وذهب الغزاة وبقيت البلاد لاصحابها الاصليين، ولكننا يجب ان لا نذهب وراء هذه الاماني فان واقعنا يدل على غير ذلك، هنالك الصهاينة الذين تمكنوا من ان يربطوا عقيدتهم الصهيونية بالدين اليهودي وان يسخروا قطاعات كبيرة من العالم للعودة الى مطالبهم التي لا تستند على اساس حقيقي لا حتلال هذا الجزء من العالم وهم مخلصون لعقيدتهم التي وضعوها منذ اكثر من مائة سنة واعمالهم كلها سلسلة من حلقات يتم كل واحد منها الاخر ولا يتناقض معها بل انهم اذا رجعوا قيد اغله عن الخطوة فاعما ليقفوا في المستقبل خطرات، يقابل ذلك الامة العربية التي فقدت عقيدتها الاصلية منذ مئات السنين وارادت ان تحيا من جديد وتعوض عن هذه العقيدة بمقائد مستعارة من هنا وهناك فلا هي بلغت عقيدتها الاولى التي لم يبق منها الا المظهر ولا هي قادرة الا ان تكون مقلدة والمقلد عبد. اذن هذه هي الركيزة الاولى التي قلدناها وغابت في معركتنا الكبرى معركتنا التي هزمت فيها في ٦/٥ وقبل ٦/٥ كذلك غاب عن المعركة الشعب ونحن نؤمن بان الشعب هو صاحب المعركة الحقيقية وهو الذي يجب ان يحمل عبثها كاملة بعد ان خسرتا معركتنا مع العدو عدنا الى انفسنا وفي رأيي ان معركة النفس هي اهم واكبر من معركتنا الخارجية مع العدو ومعركة النفس يجب ان تبدأ وسنبدا بانفسنا كل واحد

وفي الجولان. وهم في كل يوم يسجلون آيات من البطولة الخالدة التي تثبت بان هذا الشعب لن يهون وان يذل وانهم وان كانوا عزل من السلاح يعتمدون على الله وعلى انفسهم سيقوا مرفوعو الرأس موفوري الكرامة ثم اوجه التحية الى ابطالنا القديسين الذين يضحون بارواحهم رخيصة في سبيل استعادة الكرامة المسلوبة والحق المضاع والوطن السليب، واحيي رجال جيشنا البواسل الرابطين على الحدود يدافعون عن الامة العربية باسرها ويحافظون على حرمتنا واعراضنا وكرامتنا.

اني اخص هؤلاء لان الله سبحانه وتعالى فضل المجاهدين عن القاعدين درجات. نحن ابها السادة في هذا البلد وفي غيره كشعب كحكومة كجلس نمتحن في عقيدتنا وفي ديننا وفي اصلنا، فالشرق الاوسط في هذا الوقت محط انظار العالم باسره فلقد حياه الله بموقع جغرافي ممتاز يربط الشرق بالغرب ووجهه من الخيرات الدفينة والثروات المعدنية على رأسها البترول ما يجعله مطمع للطامعين وللأفوياء كما انه فيه قوى عاملة كبيرة لو سخرت تسخيرا علميا لانتجت العجائب، حتى قيل ان الشرق الاسط العدو الاول له هو موقعه الجغرافي، ولقد حيا الله فلسطين مكان الصدارة في هذا الموقع وتوجه بموقع المدينة المقدسة التي يهوي اليها افئدة الملايين من البشر، لهذا كله اتجهت الصهيونية الى هذه البلاد بالدات وهي تعرف انها اذا استطاعت ان تحوز على هذه المكاسب فانها تستطيع ان تؤسس الدولة اليهودية الكبرى التي تطمح ان تحكم العالم باسره منها، وقد وقف الصهاينة وقف الشعبان اليهودي والعربي الشعبان المتقاربان المتباعدان في هذه المنطقة من العالم انها متقاربان لانها من اصل سامي واحد، ومتباعدان لان الواحد منهما يمثل ارادة الشر والطغيان والظلم ويحسد العنصرية المتعالية التي

بالنسبة للبند السادس، الغناء اعادة تخصيص مبلغ ١٤٦٠٠٠ دينار لاغراض الفقرة - د - من المادة - ٣٢ - يا اخوان في العام الماضي وضع لهذه الغاية، اي لاغراض مطار القدس، وضع مبلغ ١٤٦٠٠٠ دينار فاستوضحنا على كيفية صرف هذا المبلغ في السنة الماضية، قدم مجلس الاعمار كشوفات بصرف هذا المبلغ على دفعتين وما تبقى صرف كتعويضات لاعمال، او ثمن مواد وصلت للعقبه ولم يتبع الحال بالنسبة لوضعنا بعد العدوان الاخير ان تستعمل في مطار القدس ووزعت هذه الموائد على الدوائر المختصة، فوجدت اللجنة ان هذا المبلغ وهو ( ١٤٦٠٠٠ دينار ) خلال هذه السنة ان شاء الله تعود الضفة الغربية والقدس تعود عندها تخصص كل موازنة الدولة، لاجواننا في الضفة الغربية وخاصة لمطار القدس، لكن بما ان اوضاعنا الحالية وظروفنا الراهنة وجدت اللجنة ان الدولة بإمكانها كل وقت عند عودة الضفة الغربية ان تضع قوانين مؤقتة لمعالجة هذه المواضيع فاوصلت مجلسكم الكريم بالغاء هذا المبلغ تقاديا لاي شيء يمكن ان يستغل هذا المبلغ لاغراض أخرى.

تزييل ١٠٪ اي ما يعادل ٣٤٩٣ دينار من مخصصات كامل الفصل ٥٢/ هندسة التلفزيون، الواقع ان اللجنة درست هذا الموضوع مع مدير مؤسسة التلفزيون فلم يكن مستعدا، ايضا اللجنة درست هذا الموضوع مع معالي وزير الاعلام وبعض المسؤولين في مؤسسة التلفزيون ايضا لم تكن الارقام جاهزة عندهم حتى يقدموها للجنة، الا انه اليوم صباحا تفضل معالي وزير الاعلام وبين لنا ما يتعلق بمبلغ ٧٠٠٠٠ دينار / موتورات ومولدات، تبين انهم اخصلوا سلفسة في العام الماضي ٧٠٠٠٠ دينار من المالية ولم يتم الا صرف مبلغ ١٥٠٠٠ دينار مبدئيا وباتي المبلغ موضوع لحساب المولدات

هكذا منه لصل

منا بنفسه ولنبدأ ببلدنا الأردن ، فالأردن وهنا لا بد لي من العودة الى الماضي للعظة خسر الضفة الغربية لانه كان يستند في دفاعه عن الضفة الغربية على ثلاث ركائز ، الاولى سياستنا الخارجية مع من سميناهم الحلفاء والثانية الطير ان العربي والثالثة الجيش لكن هذه الركائز الثلاث انهارت في لمح البصر ووجهنا امام واقع جديد ان هذا الواقع يفرض على الاردن اكثر من اي وقت مضى ان يكون منطق التحرير وذلك راجع الى ثلاثة اسباب السبب الاول موقعه الجغرافي فالاردن هو الامتداد الطبيعي للتوسع الصهيوني والصهاينة يسمون نهر الاردن هو النهر الذي يفصل بين شرقي اسرائيل وغربي اسرائيل وهم كذلك يعتبرون الحدود الامنة حدود الصحراء وليس النهر فقط كذلك طبيعة تكوين سكان الاردن ان سكان الاردن يتكونهم دم اصحاب القضية وكذلك رسالة الأردن لقد وجد الاردن تجسيدا للرسالة العربية ، لرسالة الثورة العربية التي تركز في آياها الى ان فلسطين يجب ان تكون جزء من الوحدة العربية الشاملة وانه لا معنى لهذه الرسالة بلا فلسطين وقد ضحى قائد الثورة العربية الكبرى بحياته وعرشه من اجل اثبات هذه الفكرة . فنحن لا نستطيع ان نتخلى عن هذه الرسالة هذه الاسباب مجتمعة فعلينا ان نواجه الواقع ، ان الواقع الجديد يفرض علينا الانتقال الى مرحلة جديدة وقد طالبنا اعداد البلد ووضعه في خط يتناسب مع هذه المرحلة وذلك باعادة النظر في جميع مرافق الحياة في بلدنا وفي فعاليتنا بكاملها ، طلبنا وضع خطة تضمن حشد جميع الكفاءات ، حشد قوى الشعب ووضع البلد في حالة حرب كاملة لكي يتمكن من القيام بواجباته التي فرضت عليه فرضا ، وما كنا نطلب ولم نطلب تغيير حكومة بحكومة ان وجوه الوزراء ورؤساء الوزراء ليس هو المطلوب ، المطلوب هو

تغيير الخط الذي نسير عليه ورفعنا الى المستوى الذي يجب ان نكون عليه هذه هي المهمة التي يجب ان نوليها عنايتنا الاولى وهي مسؤولية الحكومة والبرلمان مجتمعين لاننا يجب ان ننقل الى واقع جديد والواقع الجديد له طريقان اما طريق القوضى والثورة التي تأكل الاخضر واليابس وتقلب المجتمع ولا تكون فيها مصلحة الا لخصمنا والطريق التدرج الدستوري الذي يتم بالتعاون بين السلطات المختلفة ، فان عجزنا نكون قد قصرنا في حق انفسنا ومهدنا للفوضى لنحل في ربوعنا لكن هل نقنأ بهذا الجواب لا ، عندما جاءت هذه الحكومة مع انه لم يكن هناك استجابة لتبديل الخط بكامله شعرنا معهم وقلنا انها جرة من اى وزير او اى رئيس ان يتحمل المسؤولية في مثل هذا الظرف العصيب التي تجتازه الامة بكاملها ولن نردد في منحهم الثقة وقلنا عسى ان نتوصل الى درء المقاسد ان لم يكن هناك جلب للمنافع ، ومن حقنا الان بعد مضي هذه الفترة ان تناقش الاعمال التي قامت بها الحكومة فالموازنة هي كما قال الاخوان هي البارومتر الذي يظهر صحة فعاليات الحكومة في اعمالها وهي ارقام تشير الى هذه التفاعلات ، فنحن ننفذ الى مناقشتها من ناحيتين ناحية الارقام وناحية الاعمال التي قامت بها قلنا ان الحكومة جاءت في وقت كانت هنالك تساؤلات كثيرة وبلبلات اول هذه التساؤلات ماهي الطريقة التي ستعود اليها الضفة الغربية ؟ ما هو خطنا خط حرب ام خط سلم ؟ وكان الكل يعتقد ويقول بعض السياسيين بان الضفة الغربية ستعود في ايام ثم نيل انها ستعود في اشهر في سنوات واننا ستعدها في الجري وراء جونسون ولنمن ومن بعدهم نيكسون وما عرفوا اننا قد جرينا وراءهم منذ سنة ١٩١٤ فكانت النتيجة تقشيت وحدة الامة العربية ، ثم جرينا وراءهم سنة ١٩٤٨ فكان

انه في رأي انه لو نشر لاعطى قوة الى الذين يناوضون سياسيا مع الدول الكبرى ، ثم حالة الحرب قلت انه ليس لدينا لا خطة سلم حقيقية ولا خطة حرب حقيقية وانا لا ابالغ بهذا فالذي يزور عمان ويتجول في الشوارع والذي يزور بيوتنا جميعا لا يشعر بان هذا الشعب نصفه محتل ولا يشعر بان هذا الشعب في حالة حرب اطلاقا ان حالة الحرب التي يجب ان نؤمن بها والتي اهلناها هي اعداد الشعب للمعركة اعدادا حقيقيا ليتمكن كل فرد منه ان يدافع عن نفسه في بلده وفي بيته وفي مكتبه وفي كل ناحية من نواحي الحياة التي يعيشها لقد ناقشنا الموازنة للعام الفائت وباسم اربع وعشرين نائب قدم التواصي الى الحكومة وهذه التواصي تطلب وضع البلد في حالة حرب وان يكون الاتفاق كله للمصلحة الاعداد للحرب ولكن مع الاسف لم يكن هذا هو البرنامج الذي سارت عليه الحكومة ، قد تقول الحكومة بانها جاءت بقانون التجنيد الاجباري والحقيقة ان هذا القانون يجب ان يستند الى ثقة الشعب بان النية متجهة الى خطة حرب حقيقية وعندئذ لا يحتاج الى قوانين فالتاس لا تنقصهم الشهامة ولا ينقصهم القيام بالواجب سينفقون على التجنيد وجاءت الحكومة لتعديله بقانون آخر ولو انها نقلت القانون الاول . في القانون الاول المطلوب سنة ١٩٦٥ و١٩٦٦ و١٩٦٧ و١٩٦٨ و١٩٦٩ و١٩٧٠ اما الذي يرجع الى الاحصاءات يجد ان مولايه ١٩٦٨ و١٩٦٩ فتمط من الضفة الشرقية لوحدها هو عديم ( ٤٢ ) الف فلو ان هنالك نية جديده في التجنيد لمسا احتجتنا الى مشاريع قوانين جديدة لم تكن هنالك جديدة في تنفيذ القانون والقول بان يوجد سلاح من المطلوب كان يمكن تلافيه بالقانون الاول لو نقل تنفيذ حقيقيا وانا اقول مع احترامي وتقديري لما تقوم به الجيوش النظامية الا ان حرب حزيران اثبتت بان الجيوش

هكذا في الأصل



يمكن حصرهم ويمكن معاقتهم خاصة وان الناس جميعا والحكومة كانت تعرف عنهم وطالما ان العمل القلبي يعلن انه لا يتدخل في الشؤون الداخلية للبلد وانه ليس طرفا في نصرة نظام على نظام اخر في البلاد العربية ولا يعترف بوصاية اي دولة عليه وان هدفه هو حمل السلاح والموت في سبيل تحرير البلاد فاننا لا اري اطلاقا لا اري سببا لعدم التعاطف ولعدم التعاون التام وانه يسري انه اتخذت خطوات في هذا المجال وانا لا انكر بأن هنالك بعض المسؤولين في الحكومة لم نوايا خيرة ولكن النوايا ان لم يحسدها عمل حقيقي فانها ستبقى ارادة خير لا أكثر ولا أقل . اما الشؤون الاخرى وهي العلاقة بالصفة الغربية وغيرها فسأجيبها من خلال الموازنة ، الموازنة ليس الاخوان في الواقع متفخه انتفاخا لا يدل على الصحة بل يدل على المرض لقد كانت الموازنة قبل الحرب ( ٤٤ ) مليون فتضاعفت بعد الحرب الى ( ٨٩ ) مليون ان هذه الزيادة لم يسبق لها مثيل في تاريخ موازنات اي دولة في العالم قد يقال لم يواجه شعب مثلها واجهنا ، هذا حقيقي ، ولكن ما هو شأننا ان كانت وارداتنا على المبالغة في تقدير هذا تبلغ ( ٢٥ ) مليون وانفاقنا يبلغ ٨٩ مليون اي اننا نتيج ربع ما تنفق ان هذا وضع غير سليم اطلاقا وقد قالت الحكومة بررت هذا التوسع بخفاقي الاولى ان الجيش تسليح الجيش قد فرض عليها هذا التوسع وانها زادت مخصصات الجيش الى ١٤٥٪ عما كانت عليه في السنة الماضية والحقيقة ان الذي يدور موازنات من سنة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ يرى ان نسبة وهنا لا نهمنا الا نسبة موازنة الجيش بالنسبة الى موازنة الدولة ككل كانت تبلغ ٥٠٪ او أكثر ولكنها في هذه الموازنة تقل عن ٤٥٪ اي ان نسبة الاتفاق ارتفعت في الكل لكونها في الجيش اقل مما هي في المواد الاخرى ، ونحن

النظامية لوحدها لا يمكن ان تعمل المسؤولية يجب ان يكون ورثها شعب مسلح مستعد تقميا وعقائليا ومستعد حرييا لخوض المعركة اذا كانت هذه هي الحال فان النصر سيكون حليفنا ومثلنا موجود اسرائيل كل شخص فيها المعلم في مدرسته والمزارع في مزرعته انهم لا يطلون الانتاج ولكن كل واحد منهم جندي يمكن سوقه الى المعركة في الوقت المناسب ، هذا بخصوص السؤال الاول ما خطنا سلم ام حرب . اما الاخر فهو موقفنا من العمل القلبي في الحقيقة انه لم تكن لنا سياسة صريحة في تعاملنا مع العمل القلبي ولقد حدثت قبل معركة الكرامة حالات كاد يقع فيها اشتباك واتصلنا بدولة الرئيس وبنائب دولة الرئيس وبالوزراء وقتنا ان هذا ليس في مصلحة البلد وانه قد يجر الى حرب اهلية ان هذا في مصلحة اسرائيل اجابوا بانهم لا يعرفون شي عن هذا الموضوع قلنا لهالي وزير الداخلية ان كنت تدري فهي مصيبة وان كنت لا تدري فالمصيبة اعظم ، على اي حال نحن نشهد بان هنالك عدة مؤسسات الجيش والخبايا والقصر والحكومة وان كل واحدة منها تحاول ان تجتهد وتقوم بالواجبات كما ترى ولكننا لا نعترف بالمسؤولية الا على الحكومة ولاننا اقمنا ان نطبع الدستور والدستور ينص صراحة بان الاوامر الخطية والشفهية للملك لا تعني الوزير من الخطأ الحكومة هي التي تتحمل المسؤولية امام المجلس والرقابة الشعبية الوحيدة عليها هو مجلس النواب ، مجلس النواب هو الذي يمثل الشعب ليست هناك احزاب ولا غيرها ، فمجلس النواب هو الذي يراقب وهو الذي يحاسب الحكومة حتى ادى الحال الى وقوع مجزرة في عمان لم تشهد لها مثيل كسان من الممكن انلافيسا لأن هؤلاء الناس المتوردين والذين تعودوا على القوضى وعلى الاجرام

على ما هو عليه . ان المساعدات هي موضع تذمر واني اؤكد لكم ان الوجة كاماة مثل اللواء رام الله وعسكنا سكان قراه ٨٠ قرية و١٢ بلدية لم يستلم سوى دفعة واحدة دفعت الى الدين المحروم عبد الله جوده وقد حرم منها معظم القرى ولا نعرف كيف تم التوزيع مع أن الرجل امين وهو اهل للثقة وكذلك عدد كثير من القطاعات الاخرى اما العسكنا اذا لم يستلم اجرا يكفيه مؤونة يومه والباب مفتوح فانه لا يستطيع الصمود . فلر طلبنا منه ان يصمد مجرد امانتي عندما العدو يدفع له دينارين او ثلاثة في اليوم فانه سيمترك وينهب ليعمل مكان شخص اخر يعمل في القوى الصهيونية المعادية فكاننا عندما نحرم عنه المساعدة تشجع العمل مع الاخرين كذلك ٧٠٪ من سكان الضفة الغربية هم من المزارعين القسرى لم تستلم المساعدات تذكر ولا بد من ارسال هذه المساعدات لان القرى تعيش على موسم الزيتون والحبوب ولكن هذا الموسم جاء رديشا في السنة الماضية ولم تستلم مساعدات لكي يعيشوا لا يريد ان يثروا بل يجب ان يصرف على نفسه ولكن لا بد من الاخذ يدهم لكي يستطيعوا ان يثبتوا انا لا انكر بان الموظفين في حالات طيبة وتوصلهم مساعدات والحكومة مشكورة في استمرار ارسال الرواتب اليهم كذلك مخصصات البلديات وغيرها فانها : لكن هذه فئات لا تريد عن ٥٪ من السكان هنا بشأن الضفة الغربية اما المخصصات التي وضعت للسنة الفائتة وقدرها ٥ ملايين لم يصرف منها سوى مليون وربع في الضفة الغربية وهذا لا يجوز لان مسؤوليات تجاه الضفة الغربية مسؤوليات يجب ان تترجم بالارقسام وتتحمل نتيجتها في العمل في الضفة الغربية واتى يسؤني ان اقول ان ما يجري في الضفة الغربية لا يجري بتوجيه منا وليس لنا فيه يد انه من شعور ذاتي من اهالي الضفة يقومون به لانهم لا يطبقون هذا الحكم وهم متمسكون به وبنيتهم فمن

طالبنا في السنة الماضية ان ترصد معظم المخصصات الى الاتفاق ولو كانت ثلاثة ارباع الموازنة للجيش لصفقتا ولكن نسبة ما خصص للجيش هو اقل من ٤٥٪ ثانيا : شؤون الضفة الغربية عندما حدثت النكبة تقدمنا باقتراح ان هذه حالة فصلت جزءا عزيزا علينا فيجب ان نهم في شؤون الضفة الغربية وان تؤسس لجنة من اهالي الضفة الغربية الذين يثق فيهم الشعب وان يضاف اليها اتاس من المتخصصين من الحكومة وان يكون فيها وزير او أكثر وان تكون مهمتها الاتصال بالشعب والتوجه بكل صغيرة وكبيرة واخذ معلومات دقيقة واقامة جسور من الاتصال مع الضفة الغربية وان تكون لها موازنة تتناسب مع المسؤوليات التي تتحملها ، وحتى قد طلبت ان تكون هذه اللجنة متصلة مباشرة باللجنة الاستشارية عند تأسيسها ، لا شيء بل لاني خبرت بأن اهواء الحكومات المتعاقبة قد تؤثر على المساعدات التي ترسل للضفة الغربية لم يؤخذ بهذا الاقتراح وشكلت لجنة وزارية اللجنة ليس لوزراء متخصصين ولكن وزراء الواحد منهم أكثر من وزارة واحدة وهنا لا يكادوا يتفرغون لمهام وزاراتهم فكيف الاهتمام بشؤون الضفة الغربية ومقابلة القادمين والاستماع الى التقارير التي تصل . ثم ارسلت مساعدات وقد عقد هذا المجلس اجتماعا سرا وبحيث فيه هذه المساعدات وقلنا ان المساعدات التي ترسل تقل عن ٥٪ من المساعدات التي تصل وانه يجب زيادتها لتتناسب مع مسؤولياتنا تجاه الضفة الغربية وان هذه المساعدات ترسل الى افراد بل يجب ارسالها الى المؤسسات وجهاعات وان الاتفاق الذي اتبع تسليم الى اشخاص ولم يسدد يجب اعتباره سلفات على هؤلاء الاشخاص وتسديده بايصالات وشكلت لجنة من هذا المجلس ومن الحكومة للتأكد من تنفيذ هذه المقررات ولكن اللجنة وللأسف لم تقدم التقرير الى الان وقيمت السلفات لم تسدد وبقي الروتين سار

هكذا في الأصل

الواجب ان تكون كل حركة وسكنة في الضفة الغربية تحت اشرافنا لان هذا البلد بلدنا وهذه جزء منا ولا يمكن ان نسمح بان تكون غير ذلك . الحقيقة السالفة التي قالت الحكومة . . . تتعلق بالشؤون الادارية والاعمال وبرامج التنمية والاتفاق بالفعل في الواقع ان هذا الاتفاق يدل على بلخ مترف وقد طلبنا في الماضي بان نتبع سياسة التشفط ما هي فائدة الملايين التي نجمعها في الابنية ان الاتفاق هو اتفاق سلم وليس اتفاق حرب . لقد طالبنا مراراً بانصاف الموظفين وجاء عدد من الخبراء وقالوا يجب ان ينصف الموظفين ومن هذا المجلس صدر قرار بوجوب انصاف الموظفين لكن الى جانب ذلك عدنا وقلنا ان كبار الموظفين والوزراء يجب ان يس قانون من اين لك هذا لمحاسبتهم على ما كسبوه من اموال كانت النتيجة ان الزبادات كانت في رواتب الوزراء بتخصيص ( ٥٠ دينار ) من السلاوات واضافها الى الراتب الاساسي لكي تزيد التقاعد ونحن نشكو من هذا التقاعد وهنا لا بد لي من الاعتراض على مساقرة اللجة فلقد شككت من التقاعد وقالت يجب ان لا نحمل الخزية ولكننا كيجلس يجب ان نسمح مع انفسنا فلقد اصدر هذا المجلس قرارا قبل فترة وجيزة يطالب فيه باعطاء تقاعد للنواب الشيء الذي لم يصدر عن اي مجلس آخر في الدنيا فكأنما نحن نطالب بشيء لنا ونريد ان نحرم غيرنا منه على الاقل من وجهة الانسجام مع بعضنا لم اكن اود ان ارى مثل هذا النظام ولكن اللجة لها الحق ان توصي والمجلس له الحق في ان يناقش ، اما العجز ، العجز ١٤ مليون ففي الواقع هو كثير والقول باننا سنأخذ من الاحتياطي لقد كان لهذا المجلس عدة مواقف في مناقشة مختلف الموازنات وكان دائماً يحذر من اللجوء الى الصرف من الاحتياطي ثم جاءت بدعة السندات

والدين واذا اضفنا اليها بان هذا البلد خسرت ٧ ملايين دينار نتيجة تغيير العملة او تخفيض الاسرائيلي ووجهت اسئلة من هذا المجلس لمعرفة السبب لان العراق مثلاً ولبنان حالاً البنك المركزي دون هذا التخفيض لان وظيفة البنك المركزي هي الاتصال في البورصة العالمية ويجب ان تكون فيه لجاناً لجنة من المختصين في الشؤون الاقتصادية ولجنة من ارباب العمل لتقديم لهم النصيح وبذلك يتجنب البلد هزات مثل هذه الهزات لم يرد الجواب . ان هذه الشؤون مع العجز في الميزان التجاري ، العجز الكبير الذي يدل على اننا نندق في الاستيراد كلها تعرض غطاء التقه الى هزات ستكون نتائجها وخيمة على هذا البلد ، ان من واجبتنا جميعاً ان نتعاون للحيلولة دون النتائج التي تترتب على مثل هذه الاعمال وعلى مثل هذه الموازنة . وانني اؤكد لكم بانني عندما اقول هذا اقله بصراحة وبصدق والصدق قد يكون مرا في بدايته ولكنه حلوا في نهايته وليس قصدي ان استبدل حكومة بحكومة او اطلع في مركز وزارتي ، فهنا ليس من هدي ولا يقل حيي للرؤساء لشخص عن آخر او وزير عن آخر .

واشكركم والسلام عليكم

السيد وزير المالية :

عطوفة الرئيس

لي ملاحظة واحدة اريد ان ابديها وهي ان معالي الأخ الكريم تعرض الى موضوع مساعدات الضفة الغربية ، كما تعلمون ان هذا الموضوع لا يجوز نشره ولا يجوز التحدث فيه خارج هذه القاعة ، لأن اسرائيل تمنع اي فلس ياتي من الضفة الشرقية الى الضفة الغربية وعندنا قضيه كامله لم تأخذ شيئاً بسبب عدم استطاعة اي منهم ان يتقدموا لأخذ هذه المساعدات وتوزيعها ، لا بخلا من الحكومة ولكن

- ٧ -

السيد الرئيس :

الكلمة الآن لسعادة السيد اميل الغوري فليفضل السيد الغوري نائب الرئيس :

عطوفة الرئيس : حضرات النواب المحترمين تجتمع اليوم لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩ ، الامر الذي يتيح لنا فرصة مؤاتية لبحث شؤون البلاد وامورها العامة ، فنصالح الشعب والمسؤولين بالحقائق ونكاشفهم بالواقع وندلي بآرائنا بكل حرية واطمئنان وهذا لعمري نعمة من نعم نظام الحكم النيابي الدستوري الذي تمتنع به المملكة الاردنية الهاشمية ، هذا النظام الافضل للحكم الذي يهتم علينا خير البلاد وصالح العباد ، صيانه ، والحفاظ عليه .

١- الموازنة العامة فاننا نقدر الجهود التي بذلتها الحكومة الموقرة في سبيل اعدادها ونعي الظروف العصية التي جابهتها والصعوبات والعقبات التي واجهتها في القيام بمهمتها الشاقة . واننا نعتقد ان التقرير الذي وضعته اللجنة المالية عنها ، تقرير موفق الى مدى بعيد ، يجدر بمجلسكم الكريم اعتماده وبالحكومة الموقرة تبني ما يشتمل عليه من توصيات وما تضمنته من مقترحات .

عطوفة الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين ، ان حالة الحرب لازال قائمة بالفصل في بلادنا ولهذا فانه كان من المفروض ان تكون موازنة الدولة موازنة حرب ، ولكنها جاءت بوجه عام ، اقرب الى موازنة عادية ، سياسية وادارية ، منها الى ميزانية حرب . ففي الحين الذي يعاني الوطن حالة حرب قاسية وتهدهد الاخطار من كل جانب ، فانه ليس هناك

خشية الاضرار بهم ، لم يتقدم منهم احد ليقول اعطونا شيء . . . لذلك ارجو ان يشطب هذا من المحضر .

السيد الرئيس :

ارجو من رجال الصحافة عدم نشر اي شيء من هذا القبيل .

والآن ارجو من اخواني الاختصار في كلماتهم .

وليفضل الأخ الشيخ محمد المنور الحديسد لألقاء كلمته :

- ٦ -

السيد الحديسد نائب عمان :

عطوفة الرئيس ، حضرات النواب

كل مسؤول بالحكومة يقول ان المتطلبات هوشد الاحزمة من حرب حزيران للآن ونحن حرب مع اسرائيل وجيشنا واقف للعدو بالرصد ليل ونهار وبلااستحكامات يدافع عن هذا البلد عن البلاد العربية وانني اطلب ان يكون شد الاحزمة وضع جميع الامكانيات والتخفيض من كاليات الموازنة ووضعها للجيش والامن العام وغض النظر عن جميع المشاريع وزيادة الرواتب وبالاخص والضفة الغربية مع العدو حتى يأتي اليوم لاسترجاعها واطلب زيادة رواتب المكلفين والتعويض للذين يستشهدون منهم واطلب شراء الاسلحة وبالاخص المدافع المقاومة للطائرات لحماية المدن الاردنية وانني لا اريد ان اطول الكلام لان اللجنة المالية دقت الموازنة وها هي بين ايديكم . السلام عليكم .

هكذا من الأصل



ما يدل على ان الدولة والمواطنين موضعون في حالة حرب او انهم يعيشونها ولعل العكس هو الصحيح ان من ينظر الى اوضاع البلاد العامة ويتعمق في الاحوال التي تسودها والحياة التي تعيشها ، لا يرى غير مظاهر البؤس والحرمان والفقر واللامنهة وبيخال له ان العرب هم الذين انتصروا في الحرب وان الهزيمة فيها نزلت بالأعداء .

لقد رجونا الحكومة الموقرة في عدة مناسبات انقاذ ما يقتضي اتخاذه من تدابير واجراءات لوضع البلاد سواء على مستواها الرسمي او الشعبي في حالة حرب حقيقية لحمتها التفتت وشده الاحزمه على البطون ، والاستثناء عن الكياليات وسداها تركيز الجهود والاعمال وتخصيص معظم النفقات للمجهود الحربي ، ويؤسفنا ان ن سجل ان التدابير والاجراءات التي لجأت اليها السلطات لم تؤدي الى بلوغ هذا الهدف المنشود ، ولئن كنا نشعر بان السلطات المسؤولة تتحمل قسطا من مسؤولية التقصير في الاطلاع بهذا الواجب ، فاننا لا نستطيع اطلاقا تبرئة الشعب على جميع مستوياته ومختلف فئاته وطبقاته من مسؤولية تقصير اعظم في هذا المضمار .

اننا لا نزال بعيدين حتى عن الشعور والادراك باننا في حالة حرب ، فحيطننا الرسمي والشعبي على السواء ، يرقى في ثياب حياة السلم والرفاهية وهو متختم بالحفلات والمآدب ونداوات التكريم والترفية ومصاب بمعرض الاتفاق السفيه على الكياليات فيها يعم التعم والاهو والعبث فئات عديدة من المواطنين ، ان الكثيرين منهم يتنافسون على الكسب وينها لكون على الربح ويتسابقون في حلبة الانهار واكتناز المال والبناء والتعمير ورفع اجور المنازل بشكل مثير ، ويبرز بعضهم بعضاً في التخلي عن الواجب الوطني ومحاولة

التملص من دفع الضرائب المشروعة للدولة اما شبانا فالكثيرون منهم لا يكتفون بالاختطاف المحدثه بهذا الوطن ولا يبالون بما يرسم ضلله من مؤامرات ، ينغمسون في كيد الانتماسات وتوجيه الانتقادات ويؤثرون الجسود والتكؤ على النشاط والحركة واذا ما تحرك بعضهم فلغرض التخلص من تحمل المسؤولية ولقصص الافلات من الجندية ومن المحزن ان نرى اجهزة الاعلام من اذاعة وتلفزيون وغيرها تتخصص في نشر مظاهر المرح والبهو التي تسود البلاد ، وفي اذاعة الاحاديث والبيانات والتعليقات والتصريحات البعيدة كل البعد عن حالة الحرب والترويج للدعايات المختلفة وهي ان تنعكس بصورة مؤلمة على جمهور الشعب وخاصة على اخواننا في الارض الطيبة المحتلة الذين يحرمون من ابسط متطلبات الحياة ومقتضياتها.

عطوفة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان الجبهة الداخلية يجب ان تكون قوية منبهة وان تكون على مستوى حالة الحرب ان دولة رئيس الوزراء الذي يقدر اهمية الجبهة الداخلية وخطورتها ، تحدث عنها امام مجلسكم الموقر ، في الجلسة الماضية ، وقال انه لا يجوز ان نقف موقف المتفرج المشاهد من خط الدفاع الاول ، هذا الخط الذي يخوض فيه جيشنا الصامد الباسل ، وابناؤنا من المجاهدين الصيد معارك الشرف والعزه ، والبذل والعطاء ذودا عن الوطن المقدس ودفاعا عن الشعب وكيانه ومصالحه ، ان هذا الشعور الذي ابداه دواء رئيس الوزراء يحفزنا الى الامل بان يبادر المسؤولون الى تقوية الجبهة الداخلية وتعزيزها وتطهيرها من موقف المتفرج المشاهد الذي تفقده وادخلها في صميم المعركة .

ضوء تاريخ السياسة البريطانية وادوارها المعروفة في تهويد فلسطين ان بريطانيا عازمة على اخذ هذه الخطوة التي تنطوي على اكبر اساءة للعرب وتزل اكبر اذى وافلح ضررهم وان التصريحات المتباعدة والبيانات المتناقضة التي تصدر عن بريطانيا ، لا تستطع خداعة العرب وتضليلهم واختفاء الحقيقة وفي الحين الذي نعلن استنكارنا لهذه الخطوة البريطانية المعادية للعرب فاننا على ثقة بان الحكومة الموقرة ستقوم واجبها في محاولة اقتناع بريطانيا على العدول عن عزمها وفي الاتصال بالسلول العربية الشقيقة لاتخاذ الابهة والاستعداد لمقابلة العمل البريطاني في حالة تنفيذه بالمثل . . . وفي الاشارة ما يتي عن التفصيل .

عطوفة الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

ان المقاومة العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة تشهد يوما بعد يوم وقد بلغت في الالونة الاخيرة مستوى ثورة شعبية يرقى جنونها حرص اخواننا على صيانة عروبة الاراضي المقدسة ، ويشعل لحيها تصميمهم على تطهيرها من الاحتلال اليهودي ونحن الذين نعرف الجبلية التي جبل فيها قومنا . نؤكد لهم ان مقاومتهم الضاربة سيستمر نورها ساطعا مهما تفاطلت التضحيات وتضاحمت الصعوبات حتى تبلغ اهدافها ولن يفي شعبنا الصامد المكافح عن عزمه وتصميمه ما يتعرض له من البطش والعدوان والجبروت والطغيان والفظائع الوحشية والمذابح الممجيبة وما يمزق قلوب ابنائه من مظاهر عدم مبالاة المجموعة العربية بمصيرهم وقلة اكرامها بمستقبلهم .

اننا نعرف بكل شكر بان الحكومة الموقرة ما زالت تضطلع بواجب سانددة المقاومة العربية وتتحمّل مسؤولية دعم الصمود في الضفة الغربية ولكن استنشاء

اننا نقابل باعتزاز وسرور الخطوة المباركة التي اقدمت عليها الحكومة بتخصيص اموال المساعدات التي تقلمها الدول العربية الشقيقة الى هذا البلد الى الجيش حامي الوطن والذائد عن حيضة والواقع ان اعظم الجهود والساعي والنفقات يجب ان تصرف في سبيل المجاهد الحربي ودعم الجيش وتزويده بكل ما يحتاج اليه من المال والسلاح وسائر وسائل الكفاح اننا نفاخر بجيش البلاد وتجه قلوبنا اليه اليوم بالتحية والتقدير ونرجو له النصر المؤزر بقيادة جندي الوطن الاول جلالة الحسين بن طلال كذلك نحني القوات العربية الشقيقة المربطة في اردننا العزيز وابناؤنا المجاهدين الذين يبضوا وجه العرب ورفعوا رؤوسهم عاليا بكفاحهم العظيم في سبيل العروبة وفلسطين .

عطوفة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

تواجه البلاد مواضيع ووسائل خارجية تمس قضيتنا ومصير بلادنا وكياننا بالصميم من مثل السيادة العربية والدولية المتبعة لحل ما درج على تسميته بازمة الشرق الاوسط والمشاورات التي تجري بين الدول الكبرى ومهمة السفير غوران يارنغ التي اضحت شبيهة بقصة ابريق الزيت لا اول لها ولا اخر ولكننا نؤثر علم التحدث عن هذه القضايا في هذا المجال ، راجين من الحكومة الموقرة ان تفضل باناحة الفرصة لمجلسكم لبحث هذه القضايا ومناقشتها في جلسة خاصة على ضوء بيان مفصل صرح تنفضل به الحكومة بهذا الشأن .

لكن هناك قضية خارجية جديدة ، لا يجوز السكوت عنها او تغافلها وهي قضية تزويد بريطانيا لسلطات الاحتلال اليهودي بكمية من الدبابات اولاسلحة والمعدات الحربية اننا نعتقد جازمين على

هكذا من لوط

خطر اليهود واستفحال ضرورهم وتناقم اجراءهم ضد اخواننا من ناحية ومن ناحية ثانية اشتداد المقاومة العربية تستدعي مضاعفة الجهود الرسمية والشعبية في دعم المقاومة وتزويدها بجميع الاسباب والوسائل المطلوبة لمساندتها ، على اننا نلج على الحكومة الموقرة بوجوب إعادة النظر في الوسائل والاساليب المتبعة في ارسال المساعدات وضمان وصولها الى الشعب النائر بطرق سلمية صحيحة وفي منأى عن الاعتبارات التي ما زالت قائمة تدعو الى هذا على ضوء المصلحة العامة وعلى ضوء ما وقع في الماضي من اخطار وما تبين من ان بعض الذين وقع عليهم الاعتماد لتسلم المساعدات استغلوا لمصالح خاصة ومحلية ثم خرجوا على الحكومة نفسها التي اعتمدتهم وطعنوها من الخلف كما خرجوا على مطالب الشعب واهدائه في الابقاء على وحدة الضفتين وصيانة الكيان الاردني وما حديث التفريط والمرور بمحاولة تنفيذ الخطة اليهودية الخبيثة المرسومة لانشاء دولة فلسطينية هزيلة صورية . . . بعيد عن الاذنان .

كذلك نطالب الحكومة الموقرة بضرورة اشراك النواب وهم ممثلوا الشعب الحقيقيون في موضوع دعم المقاومة العربية ومساندتها فلا يجوز ان يكون نواب الشعب يعيدون عن المشاركة والمساهمة في هذا العمل الا على حساب سلامته ونتائجه .

عطوفة الرئيس

حضرات النواب

ارجوان لا اكون قد اطلت عليكم الحديث ولكنني لا استطيع انهاء دون التعرض لخطر قضية تواجهنا وهي قضية القدس ، هذه المدينة المقدسة الصاعدة المجاهدة التي يتكالب اليهود على ازالة طابعها العربي ويتهالكون على تمويدها. لقد اختار اهل القدس ، ولهم الاختيار ، السبيل الامثل للدفاع عن عروبتهم وهو

سبيل الجهاد والكفاح الذي طبقت ذكره الافاق وموقف القدس الباسل البطولي يختم على الاردن حكومة وشعبا المبادرة الى مضاعفة الاعمال الجدية والجهود الفعالة لدعمه بشكل سليم وبصورة صحيحة تؤمن المصلحة المشودة وتقضي على سبيل الشكاوي الذي لا ينقطع . ومع يقيننا بان الجهاد الصحيح هو الطريق القويم لصيانة عروبة القدس وانه لا يمكن اتقاها بالدعايات الفارغة والتشذقات المزيلة والمساغي التي لا تستند الى الدين والايمان فانا نعتقد ايضا ان الخير لقضية القدس اثارها بشكل واسع فعال في العالمين العربي والاسلامي وفي المحيط الدولي . ولقد قابلنا بالشكر والتقدير مبادرة الحكومة الموقرة الى تقديم شكوى الى مجلس الامن والمطالبة بعقد جلسة استثنائية له للنظر فيها وقد اثار هذه الشكوى تصميم اليهود على تنفيذ ما يسمى (قانون التنظيمات القانونية والادارية لسنة ١٩٦٨ ) في اليوم المحدد له وهو ٢٢ شباط الحالي ولكن اليهود لم يلبثوا ان اعلنوا تأجيل تنفيذ هذا القانون الى موعد اخر نهايته ٢٢ ايار ١٩٦٩ وكان الغرض من هذا الاعلان مخادعة اهل القدس وتضليل الرأي العام والحيلولة دون نظر مجلس الامن في شكوى الحكومة الاردنية وقد نجحت هذه الخديعة اليهودية وما قام من ظروف واعتبارات في عدم عقد جلسة لمجلس الامن . ان اليهود يعلنون غير ما يبطنون ويقولون غير ما يضمرون وانهم متمسكون بخطةهم الاساسية الرامية الى تحويل القدس وازالة طابعها العربي والاستيلاء على مقدساتها واعادة انشاء هيكلهم على المكان الذي يقوم عليه المسجد الاقصى المبارك ومسجد الصخرة المشرفة . وقد اعلنوا حكامهم واقطابهم انهم اتبوا من وضع الرسوم والمخططات لاعادة بناء هيكلهم على انقاض مقلساتنا العظيمة الخالدة ، وانهم في سبيلهم الان الى جباية (٢٠٠) مليون دولار تمكثهم من مباشرة العمل .

ان كل ناحية من نواحي قضية القدس العديدة وكل خطوة اتخذها اليهود او يتخذونها وليس قانون التنظيمات القانونية والادارية الاثف ذكره فحسب كل خطوة تحتم على الحكومة الاردنية الموقرة تقديم شكوى مستعجلة الى مجلس الامن ضد مخططات اليهود واعمالهم والاصرار على عقد جلسة طارئة له للنظر في هذه الشكوى. وهذا ما نرجو ان تقوم به الحكومة الموقرة؛ والله يحفظكم جميعا والسلام عليكم

- ٨ -

السيد الرئيس :

الكلمة الان للاستاذ يوسف العظم فليتنفضل :

السيد العظم نائب معان :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم .

عطوفة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ليس غريبا ولا مستهجنا ان يتي زميل على زملائه وان يذكر اخ اخوانه بخير ولذا استهل كلمتي بالشكر لأخواني اعضاء اللجنة المسالية الذين درسوا الموازنة دراسة راجعة ودققوا فيها هذا التلغيق الذي تراه بين ايننا اليوم وهو ان دل على شيء فأنما يدل على تحملهم المسؤولية وعلى فهم عميق للتيمة ولذلك لقد وفر الأخوة الكرام اعضاء اللجنة المالية علينا وعلى الأخوة الذين سيتكلمون الكثير فانا اقر ان لم اقل جميع معظم ما جاء في ملاحظات اللجنة المالية حول المبالغ التي ازلت او حول ضم المبالغ من فصل الى فصل او حلها بصورة كلية كما لا بد ان ابين بان المبلغ على الموازنة لا بد ان يلصق الروح البناءة التي حاولت غتف الوزارات والدوائر ان تضع موازنتها في ظلها الجميع يشعرون بمأساة هذا البلد ومعظمهم وضع اصفراراً بذلك الارقام وترك في الاعلة فراغاً بذلك ان

يضع مبالغ طائلة لا بد من شكر الدول العربية الشقيقة التي تسهم في دعم هذا البلد والتي تقف بجانبنا في هذا الوقت الذي تقفه ويحارب هذا الشكر لا بد من التذكير بان ابناء هذا البلد جيشاً صامداً ثابتاً او فدايين ابراراً ابطلاً انما يقدمون مقابل الدينار حفنات من القلوب وقطرات من الدماء تروي ارض هذا الوطن (والجود بالنفس اقصى غاية الجود) لقد كان رائياً ان ترى في الموازنة مبلغاً كبيراً خصص للجيش ولكنني لا بد ان أفق هنا فأقول او جعلت موازنة هذا البلد جميعه للجيش لا اعترض أحد فستحيل ارضنا ومماننا الى لب وليستعد ابناءؤنا جميعاً لمعركة فاصلة طويلة المدى غير اننا مع اقرارنا ان تكون الموازنة الكبرى او ان يكون الجزء الاكبر للجيش من الموازنة لا بد ان نسأل سؤالاً هاماً حول السلاح الذي يستورد للجيش نحن لا نبحث في أمر سري فسرية اسلحة الجيش خرافة من انحرافات لان الدكان الذي يورد لنا هو عين الدكان الذي يورد لاسرائيل ، عندما يأتينا سلاح من امريكا او يأتينا سلاح من بريطانيا ليس هناك أمر سري يبقى على اسرائيل انما السر في الجيش النيه في الضربة وتوقيت الضربة والتحركات العسكرية ، وهذا ما لا نطالب به في هذا المجلس فليبقى سراً في ذهن من يريدون الضربة او يسيرون في تلك التحركات لكننا نسأل على الحكومة ان تكون صريحة واضحة جريئة وقد عهدنا الجراءة في دولة الرئيس بالا يكون شراء الاسلحة وفقاً على فرد او على شخص بعينه وانما لا بد من تشكيل لجنة مؤلفة مختصة الثقة والتخصص شيء اسامي في نجاح كل عمل لكي تشرف تلك اللجنة على شراء اسلحة الجيش حتى نعرف اين تنفق الاربعين مليون جنيه التي خصصت في الموازنة للجيش . هذه نقطة اساسية ومحاول افراد في هذا البلد ان يلجأوا لأسلوب الضيع فيضيع هذا

هكذا صنع الوطن



ويضع ذاك بكلمات . ويهجمات لانقرسوا الجيش لاندنوا من الجيش ، الجيش أسرار سلاحه سر ، لقد انتهك الحجاب ويان ان نوعية السلاح لم تعد سرأ في هذا البلد انما السر هو تحركات الجيش ، كما قلت المصدر الذي يزودنا يزود عدونا ، فلنناقش الذين يشتركون السلاح من هي او من هم او لتحديد الحكومة والجيش جزء من الحكومة ووزارة الاركان تابعة لوزير الدفاع في كل بقاع العالم رئيس الاركان يتبع وزير الدفاع وليس العكس ، عندئذ من حق الحكومة ان تحدد لجنة واعية مختصة موثوقة فتشترى السلاح وتحدد الثمن حتى تطمئن القلوب وحتى يطمئن دافع المعونة وحتى يطمئن دافع الضريبة الى ان هذا القرش سوف يستحيل موتاً لعدونا وحياة لأمتنا . النقطة الثانية لقد لاحظنا بان السوزارات قد كتبت او وضعت الارقام في صورة اجبرت او اجبرها الواقع على ان تخفض ارقامها او ان تخفض المبالغ التي كانت مقررة لها لكن ذلك لا يخلو من هنات ، هذه الهنات وهذه الملاحظات اجملها في نقاط مع تأييدي كما قلت كما ورد في قرار اللجنة المالية المدروس بعناية ودقة رغم ماتم من مناقشته في هذه الجلسة ، لقد خصص للصمود كما قال معالي وزير المالية وهذا امر يبتنا هنا والجلسة ليست سرية ولكنه ليس للنشر كما قلنا وكما انه ليس لعدونا ، لكننا نريد ان نرجو الحكومة وان نضعها امام واقع مر بغض النظر عما حدث او عن النوايا التي وقعت في العام الماضي لقد احسنت اتصال المبالغ للصفة الغربية ضجة واستياء في الاوساط هناك ربما كان سببه الطريقة التي اعطيت بها المبالغ كما اشار الى ذلك بعض اخواني وزملائي ، فلا بد من التحري والتدقيق في طريقة اتصال هذه المبالغ عن طريق النقابات ، عن طريق الجمعيات الخيرية ، عن طريق الجمعيات التعاونية عن طريق انشاء جمعيات لتحسين

المدن حتى اينال العامل شيء من ذلك ، فالتقابات يتبعها معلمون يتقاضون مرتبات واطباء يتقاضون مرتبات ومهندسون كذلك ، ايضاً الى جانب دعمهم لابد من دراسة تقوم بها لجنة مختصة تعرف اين يقع القرش حتى نتحاشى ما قد حدث من حثيث او من كلام ربما كان له صفة او كانت الاغراض الشخصية في بعض الاحيان هي سبب اثاره فقلنا اذن ان نتحرى الموقف وان ندرس حتى تصل اموال الصمود للصمود لا ان تصل اموال الصمود لتضيق الجبهة الداخلية في الضفة الغربية ، لاحظت بانهم صرف مبالغ من مخصصات مشاريع مياه الشرب مثلاً ، وعند اللرامة قد نرى بان الحكومة او بان سلطة المصادر الطبيعية طلبت تخصيص هذه المبالغ والظروف الحاضرة اجبرت او اضطرت المسؤولين ان يخلعوا مبالغ خصصت لمياه الشرب ولكنني لا اقتنع لان المبلغ الذي حذف وضع ليصنع ديكور في قاعة القادمين في مطار عمان خمسة عشر الف جنيه خمسة عشر الف خصصت للديكور ، لست مختصاً في ذلك ولست مهندساً ولكنني سألت ومررت ببعض المحال التجارية فرايت بان ثمن المقعد الكرسي الفخم الكتابية عشرة دنانير فاذا جئت بمائة كرسي فخم في هذا المطار او في تلك القاعة الف دينار ، الف دينار سجاد ، الف دينار رسوم ، ثلاثة الاف ، ليس هذا ثمن البناء كما يتبادر للذهن بناء قاعة انما رسوم وديكور للقاعة واثاث مائة كتابية خمسة عشر الف جنيه هذه مفارقة اذا قارناها بخلف ما قد خصص لمياه الشرب في محافظة اربد او في بعض المناطق الاخرى ، نلاحظ كذلك بان الواردات التي كانت وكما اشار اخي معالي السيد خالد الحاج حسن مقرر اللجنة المسالية التي وردت للاذاعة ٩٧ وصل ثلاثة الاف فقط و ( ٢٢ ) الحقت اخيراً ثم اطلعت في راسة الوزراء على كتب متتالية والحكومة مشكورة

على ذلك لانها كانت تتابع هذه القضية وتهتم بها حتى نلزم وزير الثقافة والاعلام بغض النظر عن الاسماء والاشخاص وكل وزير ان يورد او ان يوصل المبالغ وواردات وزارته الى الموازنة او الى الخزنة غير اننا نسأل اذا وقع وزير في مثل هذا فما هو موقف الحكومة منه ، وما هو مصيره وزير قد يصير بالامس ويصير غيره غداً وقد يصير وزير ثالث بعد غد بانه ان اورد هذه المبالغ الى الخزنة فما موقف الحكومة من مثل هذا الوزير الذي يتهم عليه وباني ان يوصل حق الشعب الى موازنة الحكومة والشعب والى خزنة الأمة ، لا شك بان الحكومة في مثل هذا الموقف ايضاً تلام لانها لم تقم باجراء تاديبى لمثل هذا الوزير بغض النظر عن الاشخاص ، نلاحظ بان اشتراك الاردن في المعرض الياباني واليابان هنا تذكرني بشيء بان الحكومة قد تنوي ليس لنا في اليابان سفير وقد تنوي الحكومة ان تلحق اليابان بجزيرة فرموزا وقد تحاول الحكومة التوفير وهي تضغط هذه المخصصات فتلحق اندونيسيا ايضاً واليابان بجزيرة فرموزا ، اعتقد ان هذا ماخذ كبير على الحكومات المتعاقبة في الاردن لا على حكومة واحدة عندما افتتحت اندونيسيا التي تمثل ما يقرب من مائة مليون مسلم افتتحت سفارة في عمان وابقت السفارة ثلاث سنوات وهي ترحب شعب المليون ونصف ان يعترف بشعب المليون فما اعترفنا بها ودفنت اندونيسيا سفيرها في القلنس حيث مات رحمه الله ثم اغلقت السفارة فلم تفتح سفارة في اندونيسيا ولس لنا سفارة في اليابان ولنا والحمد لله الذي لا يحمده على مكروه سواه سفارة فرموزا ١١١ ( مجلس البحث العلمي ) لاحظت بان مبلغ ٧٥٠٠ دينا قد خصصت لهذا المجلس اقترح متواضع ان يلقي هذا المجلس او ان تزداد مخصصاته لان العالم عندما يطلع على ان الاردن يخصص لمجلس بحث علمي ومعركتنا

جزء كبير منها في التكنولوجي اعتقد تخصيص مبلغ ( ٧ ) ألف شيء هزيل لا يجوز فاما ان يلقي المجلس واما ان تزداد المخصصات ان كان هذا المجلس مستمراً ، تبين بعد مراجعة المسؤولين في مجلس الاعمار وفي وزارة المواصلات بان ليس هناك مشروع يسمى مشروع ( الميكرويف ) والذي قد مر ذكره كثيراً في الموازنة ، فارجو عند وضع الموازنة ان تسمى الاشياء باسمائها او ان تسمى المسمية باسمائها لقد اكسد المسؤولين ليس هناك شيء اسمه ميكرويف الايتنا وبين بيروت واما ( ٧٠٠ ) الف والموجود في مخصصات مجلس الاعمار فهي خصصت لاصلاح وتحسينات المواصلات السلكية واللاسلكية في الاردن وليست بهذا الاسم الذي استغرب المختصون في مجلس الاعمار وفي المواصلات ان يسمي المبلغ باسم هذه التسمية . لاحظت بان هناك سياسة جديدة تتبعها الحكومة او يتبعها بعض الوزراء فردياً وهي نقل الوزارة من مكان الى مكان اخر الرجاء ان يفكر المسؤولون قبل نقل الوزارة الى مكان اخر وان يكتفوا عن سياسة استئجار القيلات لكي تكون وزارات يعيش فيها اخواننا الوزراء او يتنقلون وقد يؤدي ذلك الى تعطيل ومصلحه الوزارة بتجربة اجهزتها المختلفة فان وجميع الوزارة في جهاز واحد يعمل الوزير كمسؤول وكأب لاهوان صغار الموظفين يشرف عليهم كوزير ويعطف عليهم كأب وكأخ ويعاملهم كصديق قربه منهم افضل بكثير من ان تتوزع الوزارة في عدة بنايات وفي عدة عمارات والموضوع ادهى وامر اذا كان في عدة جبال ، لاحظت الضالة في الاعانة المقدسة لكلية الشريعة وهي كلية ناشئة ، ( كلية الشريعة ) التي يجب ان نداعها لانها تخرج شباباً على الاقل يخلصوننا من كثير من الخرافات التي نسمعها احياناً في المساجد على السنة

هكذا حصة لاصول

بعض الجهله الذين لم يتالوا من العلم قسطا كبيرا فلابد من دعم كلية الشريعة دعماً كبيراً واكثر من المبلغ المخصص لديكور قاعة القادمين في المطار (٢٠٠,٠٠٠) الف دينار الكلية الشريعة وخمسة عشرة الف للديكور في تلك القاعة!! هناك التخفيض الذي وقع في موازنة التلفزيون، لقد جاء هذا التخفيض على لسان اللجنة المالية وهي مشكورة وانما أصبر عليه اذ ان بهذا التخفيض لن يتال التلفزيون عجز وان يتال التلفزيون اى خلل ففي او علمى او اعلامي فنحن في هذا الظرف بحاجة الى تخصيص ماله اكبر وخاصة بالناس نلتمس ولا اريد ان انجنى نلتمس في التلفزيون غناً ومهناً غيراً وشراً ورجوان يطفى جانب الغير على جانب الشر وجانب السمين على جانب الفث كذلك في مثل هذا الموقف وقد اطلعت على ما يسمى المعجز او المطالبه بالأخذ من الاحتياطي، اللجنة المالية لم تقل لا يجوز ولم تمنع الحكومة من الاقتراب من الاحتياطي وانما قالت الافضل والخير والاولى ان لا تتدلى الحكومة من الاحتياطي الا اذا كانت مقطرة الى ذلك وبصورة استثنائية، اكتفي بهذا القدر واعود فأشكر اخواني اعضاء اللجنة المالية الذين كفونا مؤولة البحث والتدقيق أكثر من ذلك وقدموا لنا دراسة وافية مشكورين والسلام عليكم .

- ٩ -

السيد الرئيس :

الكلمة الآن للنائب السيد عبد السلام العورى  
فليفضل .

السيد العورى نائب رام الله :

بسم الله الرحمن الرحيم  
عطوفة الرئيس ، اخواني الافاضل .  
نحن نقدر الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة الحاضرة ، وتقديرنا هو تحية مخلصه من مجلسنا

الى دولة الرئيس بهجت التلهوني . ولكن ليسمح لي دولة الرئيس بان اقول له ولحكومته العتيبة الصورة التي ينظر بها الشعب الى الحكومة واعمالها . نحن كما تعلمون نعيش في حالة حرب متوترة مع العدو ، والظروف التي تعاني منها جماهير شعبنا وخاصة اخواننا الصامدين في القدس ورام الله ونابلس وطولكرم وكل شبر من ارضنا المحتلة تتطلب عدداً اكثر حشماً في السعي لا ستكمال العدة بغية الجولة المقبلة وازالة آسار العدوان .

عطوفة الرئيس : زملائي المحترمين .

لقد كنا جميعاً مع تخصيص مبلغ اربعين مليون دينار ونيف لموازنة جيشنا الباسل ولكن استكمال الاستعدادات اللازمة للجولة المقبلة تتطلب اكثر من تخصيص الموازنات وتوفير الاموال اللازمة في بندها .

ان الاستعدادات يا دولة الرئيس تتطلب المزيد من السلاح واستكمال الاستعدادات يتطلب المزيد من التدريب والكثير من الخطط الحديثة المتطورة . ان شرط الحصول على المزيد من السلاح يتطلب التوجه الى كل مصدر يمكن ان يوفر لنا حاجتنا القصوى لما يمكننا الدفاع عن ارضنا وعن اطفالنا دون قيد او شرط .

ان الاكتفاء بمصادر معينة للحصول على السلاح يعني وضع كرامتنا وشرف وطننا بين أيدي اصحاب هذا المصدر يتاورون على ضروراتنا ويضعفون على حريتنا لتنفيذ مآربهم وغاياتهم ، وهنا لا بد من الاشارة الى صفقة الاسلحة المشبوهة التي ستزود بريطانيا بموجبها دولة العدوان بكميات ضخمة من السلاح ففي الوقت الذي تعلن فيه لندن عن تزويدنا بعشر

دبابات ، تكون الدوائر الانجليزية المارقة تعد العدة لتزويد لقيطتها اسرائيل باكثر من ٢٥٠ دبابة من نسوع ( شيفتاين ) من احدث انواع الاسلحة البرية وانا هنا أسأل ماذا كان وسيكون موقف حكومتنا من هذه الصفقة المشبوهة ؟

عطوفة الرئيس ، اخواني المحترمين .

اعود الى حالة الحرب الصعبة التي تعيشها البلاد في هذه الفترة العصيبة ان ميزانية الحرب ايها السادة تعني بالإضافة الى حالة التقشف في كافة النفقات غير الضرورية والمصاريف الكمالية الاخرى هي قبل كل شيء حرص على تحصيل كل فلس يستحق للدولة . وينفع تحقيق أهداف ميزانية الحرب وتأمين مواردها . وهنا لابد لي من ان اسال الحكومة عن الاجراءات التي اتخذتها لتحويل واردات الاذاعة والتلفزيون المحصلة في العام المنصرم الى خزانة الدولة ؟ فقد عامننا انه تحصل مبلغ ( ٩٧ ) ألف دينار لم يدفع منه للخزينة سوى مبلغ ثلاثة آلاف دينار . لهذا فاني اطالب الحكومة اتخاذ اجراءات فورية وحاسمة لتوريد بقية المبلغ للخزينة اذ انه لا يجوز وضع موظف اختلس بضع دنائير في السجن وشخص او اشخاص يتمتعون عن توريد مبلغ كبير كهذا ويتركون طلقاء .

عطوفة الرئيس ، زملائي الكرام .

لم تقم الحكومة بواجبها تجاه دعم صمود الضفة الغربية ، كما انها لم تتصف بعض المحافظات والالوية والأقضية ، اذ لم يوزع ولم يصرف الا دفعة واحدة على سبيل المثال اللواء رام الله بينما مناطق صرف لها اكثر من عشر مرات وانسي اسأل الله ان يلهم هذه الحكومة بان تعيد النظر في عملية دعم صمود الضفة الغربية مراعية عدد

السكان وحاجات كل محافظة وقضاء لا سيما وان الثورة عست جميع انشاء الضفة الغربية وقطاع غزة الباسل هنا ولا بد من الاشارة هنا الى اموال المودعين لدى فروع البنوك في الضفة الغربية حيث لم تقم الحكومة بالاياز البنوك بالأفراج عن قسم من الارصدة . لا سيما وان البنك طلمسا لم يقلص فهو مسؤول عن جميع الردائع الموجودة لدى فروع ، كما ان هناك قرارات سابقة من المحاكم الأردنية تلزم بها البنوك بدفع جميع الارصدة الموجودة لدى البنوك في المنطقة المحتلة بعد سنة ١٩٤٨ . لهذا فاني اناشد الحكومة ان تتخذ قراراً بهذا الموضوع الهام .

كلمة اخيرة اقولها حول تجاهل الاذاعة والتلفزيون للاخبار والبلاغات العسكرية الصادرة عن المنظمات الفلسطينية جملة وتفصيلاً مع العلم بان جميع الاذاعات العربية تنذع جميع البلاغات والاشعار فأرجو ان تولي حكومتنا الموقرة هذه الناحية . وختاماً اوافق على مشروع قانون الموازنة لهذا العام شريطة تنفيذ ما جاء بقرار اللجنة المالية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

- ١٠ -

السيد الرئيس :-

ليفضل الحاج عاطي ابو العز لألقاء كلمته

السيد ابو العز نائب معان :

بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على سيدنا الامين  
عطوفة الرئيس ، اخواني التواب الكرام  
اقدمها تحية اجلال واحترام الى جلالة الملك المعظم الحسين البطل أيده الله .

هكذا من لاصل



واقدمها تحية احترام الى اخواننا ملوك وروساء الدول العربية الذين يقدموا العون المادي والمعنوي الى هذا البلد الصابر المربط على خط النار الأول .

واقدم تحية اجلال الى اخواننا في الضفة الغربية وغزة لصمودهم تحت حكم عدو غادر لثيم وتقديمهم الشهيد تلو الشهيد يومياً .

عطوفة الرئيس

اخواني النواب

كل ما اريد قوله في المازنة فتكلمه اخواني النواب واني احتجبت عن الكلام خوفاً ما يفسره البعض لشيء في نفس يعقوب وانترك ما في نفسي لله سبحانه وتعالى وترفعت عن الخلافات الشخصية كما اتركها لدولة الرئيس السيد دولة رئيس الوزراء . . لا تكلم بصراحة

السيد ابو الغز نائب معان :

كما اناشد مجلسكم الكريم عدم تعرضه الى موازنة الجيش والامن السام الذي هو درع هذه الامة وتصديه كل يوم اعتداء صهيوني غادر لثيم وتقديم الشهيد تلو الشهيد التي تروي شجرة الحرية .

كما اكرر طلبي الاول من الحكومة بتخصيص علاوة ميدان للجيش الباسل وتقديم الهدايا الى اسر الشهداء الابرار .

اخواني النواب .... ان العدو الصهيوني له مخطط من الرف السنين وحلنا العزيز الكريم في كتابه الكريم الذي انزل على قلب حبيبه محمد عليه افضل الصلاة والسلام .

ان العدو الغاشم لا يؤمن الا بلغة القوة والقوة وحدها هي التي ترد ارضنا وكرامتنا فقط وكل مسؤول يفهم هذا الشيء ويتحمل المسؤولية ويتحمل هذه الامانة نتركه وشأنه يسجل له وعليه ، ان العدو لا يفهم الا لغة القوة والقوة وحدها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

( تصفيق )

- ١١ -

السيد الرئيس :

الآن الكلمة للسيد محمود الروسان

السيد الروسان نائب اريد

بسم الله الرحمن الرحيم

عطوفة الرئيس . اخواني النواب المحترمين ،

مع تأييدي المطلق لكل ما عبر عنه معالي الأخ النائب السيد قاسم الرباوي بأسلوب مشرق الصدق من والاخلاص لهذا البلد وكذلك لآخسي النائب السيد يوسف العظم .

ارى انه لمن دواعي الاسى والألم وما اقساهما على الانسان العربي هذه الايام ان تجتمع للمرة الثانية خلال عامين حزنين لمناقشة مشروع قانون المازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩ . بينما يقاسي اخواننا المواطنين في ضفتنا الجريح ما يقاسون ، من الغاصب اندخيل ومن قسوى الاحتلال المجرمة الحاكمة . ويتعرض ابناء شعبنا الصامدون لكل انواع الضغط والارهاب ، وما زادهم ذلك الا ثباتاً وإيماناً والأستعداد للمقاومة حتى التحرير . ولقد كان لذلك العدوان الاستعماري الصهيوني الغادر فاجعة بالغة التأثير

عطوفة الرئيس . حضرات النواب المحترمين .

لايسعني بعد ان دقت ارقام المازنة وكل ما يتعلق بها . وبعد دراساتي لتقرير اللجنة المالية الا ان اقدم الشكر الى اخواني رئيس واعضاء اللجنة على الاسلوب الذي اتبعوه في وضع قرارهم وقسم ( ٤ ) الذي يدل دلالة واضحة وبعد استيفاحهم من اصحاب المعالي السادة الوزراء المختصين على انهم بذلوا جهوداً كبيرة للتوصل لنتائج ذلك القرار يتضمن مجموعة من التعديلات الضرورية بلباقة التعبير وحسن التقدير . ولما فاني اشاركهم الرأي واضيف صوتي الى صوتهم بالموافقة على القرار المذكور ليتعدل مشروع القانون بموجبه مع الملاحظات التي ذكرها الاخوة النواب ومعالي وزير المالية وما اروع ان ينمي القرار متوجاً بتوجيه الشكر الى الدول العربية الشقيقة التي قامت وتقوم بتقديم العون ومديد المساعدة الى اردنا الصامد لدعم قدراته العسكرية واعادة بناءها لتؤدي دورها قوية منيعة في الدود عن حياض الوطن واسترداد كل جزء عربي محتل واستعادة الأوطان والمقنسات في معركة المصير التي لا بد وان يشترك فيها جيشنا العربي الباسل ، والجيش العربي العراقي المربط معنا على خط النار والقضاء في الاردن واخواننا في القروات السعودية وها نحن نراهم اليوم جميعاً ينظرون الى المستقبل نظرة الامل والثقة بالنصر وقد استطاع المقاتلون المجاهدون من المقاومين العرب الفلسطينيين والقذائيين الاحرار الذين يفرض الواجب على الحكومة تقديم كل عون ممكن لهم ودعمهم دعماً كاملاً لانهم وهم على حق يؤمنون وتؤمن الشعوب العربية معهم ان الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد للنصر وان اي حل سلمي لا يحمل في حقيقته الا تعميق الجراح في كرامتنا ومضاعفة الالهانة

على الاقتصاد الاردني عدا عن كونه يحمل بين ثناياه خطورات دولية بعيدة المدى . وكلنا يعلم ان اقتصادنا كان يحتاج مرحلة نمو وتطور سريعين قبيل الخامس من حزيران . فجاءت المزيمة ضربة عنيفة هزت اركان الانتاج القومي واثرت تأثيراً ملحوظاً على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية في بلدنا .

وانه لما يؤلمنا كذلك ان لا يكون بيننا اليوم للمشاركة في هذا النقاش البناء المحادف اخوان لنا من السادة النواب الذي حرّمهم الاحتلال البغيض من التمتع بالحرية في وطنهم فحرّمنا نحن من الاستماع لآراءهم ووجهات نظرهم .

ولا بد لي ان اؤكد هنا ان القاعدة التي ننطلق منها في دراستنا ومناقشتنا لمشروع المازنة العامة هي الالتزام بالروح التعاونية البناءة التي ترضها هذه المرحلة الخطيرة في تاريخ امتنا العربية بين السلطين التشريعية والتنفيذية والتي تتطلبها الامانة التي نحمّلها في هذا الظرف الدقيق والتي وضعها المواطنون في اعناقنا لسمع المسؤولين اصواتهم من خلال هذه الندوة البرلمانية وعن طريق ممثليهم لتظل الاسرة العربية الاردنية قوية متماسكة عاقلة على كبرياء عاملة لاسترداد كرامتها ، مضحية لا ستعانة مقدساتها ، مطمئنة الى ان مسيرتها لا تسلك الا طريق المجد والكرامة والعزة والمنعة والبناء والاعمار واول دعائهم هذه الركائز هو الثقة المتبادلة والتعاون المحادف والإيمان بالوطن وبالمواطن . وما المازنة في اية دولة الا المرأة التي تمكس مدى تقدير واحترام حكومة تلك الدولة لهذه الركائز الأساسية في بناء مجتمعاتها .

هكذا حنة لوصول

لا متنا التي لا يجوز ان تهزم او تنكسر اولئك المقاومون القاتلون القديسون الذين استطاعوا ان يثبتوا للعالم ان العربي قد استيقظ ليعيد حقه وان ارادة الشعوب لا تقهر وان الشعب الذي صمت عشرين عاماً وقف اليوم عملاقاً جباراً يسطر البطولات ويحقق المعجزات وسيبصر بأذن الله بينما هناك على طول القناة يرفض جيش الجمهورية العربية المتحدة مع كل الجيوش العربية الشقيقة ليكتبوا وهم من امة واحدة صفحة جديدة في سجل المجد والخلود .

وما هو مستغرب في موازنة هذا العام باسادة ان يكون العجز ١٤٠٠٠٠٠٠٠ مليوناً من الدنانير وبعد ان انقضت المرحلة الصعبة التي اهتز فيها الاقتصاد الاردني وهي العام الاول بعد النكبة ورغم ما تلقاه الأردن من مساعدات مالية وعينية ضخمة عام ١٩٦٧ ولكن مع الاسف كان تأثيرها عكسياً ، بينما كان العجز في عام النكبة والمزمنة ١١٧٠٣٠٣٥٠ دينار وقد لوحظ ان سبب زيادة هذا العجز هو ما ورد في النفقات الطارئة ومقداره خمسة ملايين من الدنانير هذا بالإضافة الى زيادة مقبولة وضروية في مخصصات وزارة الدفاع قاربت الخمسة ملايين كذلك وحوالي مليونين من الدنانير في مخصصات مجلس الاعمار وزيادات اخرى في مخصصات بعض الوزارات. ولو كانت هذه الموازنة بالفعل موازنة تشفى لا ارتفع رقم العجز بهذه الصورة في حين ان التشفى يجب ان يكون اساساً لكل موازنة مادام نصف وطننا او يزيد تحت الاحتلال . وفي وقت لا يخصص فيه لمشاريع الضفة الغربية الا الجزء اليسير جداً دون ان يكون هنالك غطاء مدروس لهذه الضفة من وطننا ، وهنا نحن نرى عدونا وقد دمج بعض

الاجزاء العربية الاردنية في ادارته المحلية واعتبر تلك الاجزاء ومنها مركز اشعاعنا الروحي القدس الخالدة العربية جزءاً مما اسماء دولته اسرائيل ، وكم كان رائعاً لو بقيت الموازنة كما كانت موازنة العام المنصرم موازنة اعتدال وانعاش ، واعمار واوقت الحكومة بالتزاماتها السابقة لزيادة الواردات المحلية وتقليص النفقات كما وعدت آنذاك واتباع سياسة المزيد من التشفى وشد الأزرمة ووعدت في العام المنصرم باعادة النظر في اوجه الانفاق وتاجيل بعض المشاريع الانمائية التي تحتل التأجيل ، ولكن نرى ان العكس هو الذي تشمله الموازنة الجديدة . ولا زلنا نخوض المعركة ونستعد لا سترداد ضفتنا واطناننا فبدل ان نرى العجز وقد نقص نراه في الموازنة الجديدة وقد زاد بتقدير ثلاثة ملايين من الدنانير بالإضافة لعجز السنة المنصرمة لا بد اذن من وجود اسباب حالت دون تغطية العجز الكبير وهنا يمكن القول ان التقرير السنوي لديوان المحاسبة لعام ١٩٦٨ وهو التقرير السابع عشر عن اعمال الديوان من ١/١/١٩٦٨ الى ٣١/١٢/١٩٦٨ يعطي صورة غير مشرقة لما يجري في عدد من الوزارات من امور تتطلب الكثير من الدراسة والاهتمام لئلا من تأثير على موازنة الدولة ويكفي ان يلخصه دولة رئيس الوزراء ان يلخص تقرير ديوان المحاسبة - بقوله - ووقفت على ما انطوى عليه من مناصرة للحق وقد للبطل وهذا تأييد مطلق لكل ما ورد بالتقرير من مخالفات واعتقد ان هذه المؤسسة الرسمية والمشرقة عليها يستحقون الشكر على الجهود المبذولة في التدقيق والتحقيق والتوصية بضرورة مراعاة الانظمة والقوانين المالية هذا بالإضافة الى ان بعض ارقام

الموازنة وضعت وكأنما نحن في حالة السلم لا في حالة حرب وكان اجدر وأنفع ونحن نتعرض في كل يوم لاحتمال عدوان جديد ان يكون شعارنا - كل شيء من اجل المعركة - فلا يجرفنا على الشكل الذي نراه في عاصمتنا مثلاً، وقد رصفت فيها الملايين من الدنانير من دخل القومي ومن المساعدات التي تردنا لتكون حجارة على صورة مشاريع وتوسيع في تلك المشاريع دولة لما موازنة مستقرة خالية من العجز وتعتمد بشكل لا يتقار عليه على نفس لا على مساعدات خارجية وهذا لا يعني توقيف البناء والاعمار ولكن يجب ان يطفي الاستعداد العسكري والشعبي لمجابهة العدو على اي شيء اخر . . . وليس ما يتبع من ان نحمل السلاح بيد والمعول باليد الاخرى .

ايها السادة ،

انا ونحن نقدر ما بذلته الحكومة من جهد في تنظيم هذه الموازنة والتي لا بد لنا هنا من الاشارة الى ما ورد في المادة ( ٣٢ ) البرنامج / أ - الفصل ٣/٣٠ مجلس الاعمار تحت عنوان - فتح طريق القدس - بيت لحم ، وما ورد في الفقرة ( د ) من المادة ( ٣٢ ) برنامج / أ - الفصل ٣/٣٠ مطار القدس وقد ذكرها في تقرير اللجنة المالية فهل يدل ذلك على غير وجود بعض الاحتمال في موازنة من المفروض ان تكون مدروسة بشكل لا يحتمل الخطأ لا في الرقم ولا في الموضوع حتى ولو كانت هنالك اتفاقات سابقة يمكن معالجتها بغير هذه الطريقة .

ومع تقديري العميق لقرار اللجنة المالية بالطلب من الحكومة بالالتزام في عدم احالة الموظفين من عسكريين ومدنيين على التقاعد الا اذا ثبت انه لم يعد يستفاد منه واود ان اضيف هنا الى ان هذه المرحلة تتطلب التوسع بالاستفادة

من عدد كبير من المواطنين المتقاعدين والخص بالذكر منهم العسكريين بعد ان لا حفظنا ان الثقة بما كانوا موضع شك بالا مس بدأت تعود وهذه بادرة موفقة لو اتسع نطاقها ووضع العسكري المناسب في المكان المناسب أي في ميدان اختصاصه لا في ميدان آخر .

لقد اسعدنا ان يأتي خطاب الموازنة ليؤكد اهمية القضايا المصرية التي خلفها يوم الخامس من حزيران ١٩٦٧ ومعها الاوضاع الجديدة التي فرضت التحرك بسرعة لعمل تعديلات جديدة في السياسة والمخططات الاقتصادية والمالية ولقد اثلج صدورنا ان تعطى المرتبة الرئيسية من الاولوية للدرع الأمة المتين جيشنا العربي البطل ولزيادة استعداده دفاعاً عن الاردن وعن القضية المقدسة العادلة وحسب توجيهات جلالة الملك المعظم . وانها لبادرة رائعة وموفقة ان ينقص كامل الدعم المادي الذي نلقاه من الاشقاء العرب للقوات المسلحة واغراض بناءها وزيادة استعدادها والجهة العسكرية تتطلب بطبيعة الحال توفير المقومات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية في الجبهة الداخلية لدعم الجبهة العسكرية ، ولهذا فنحن بحاجة الى مزيد من هذه المقومات لا زالة الميوعة التي نراها احياناً في بعض المواقف والتي لا يزيلها الا بناء عامل الثقة ما بين الحكومة والمواطنين واتباع سياسة المصارحة والوضوح في كل ما يجري وكل ما يدور ، ولا شك ان اخواننا النازحين يشكلون جناحاً في مجتمعتنا وعلينا ان نشعرهم بقيمتهم وعلى الحكومة ان توليهم عناية اكبر وان تزيل من اذهانهم صور الاستجداء بأن توفر لهم كل سبل العيش الكريم - وما اصبرهم على الشدائد الى ان تتحرر الارض التي اخرجوا

هكذا هي الاصل



منها وان تعود فلسطين كاملة عربية كما كانت وكما يجب ان تكون . لأن نطلب بأزالة آثار العدوان .

وما دام جيشنا هو موضع حديثنا فلنعلنها امام الله والتاريخ ان هذا الجيش وكل ضابط وضابط صف وجندي فيه هو موضع اعتزازنا وموضع اعجاب العرب في كل اقطارهم بقدر ما هو امل امتنا ورجاؤها في معركة المستقبل ونحن نود ان نراه وقد اصبح قوة لا تعادله قوة وان اسلحته تفوق اسلحة عدوه نوعية وكمية ولكننا ونحن نعتد في تسليحه على بلدين غربيين مستعمرين متأمرين على عربيتنا وعلى اسلامنا ، وهكذا قدرت لنا الظروف السياسية عبر السنين وليس ادل من هذا التأمر مؤخراً على صفقتي طائرات القاتوم الامريكية وصفقة الدبابات البريطانية ، ولا يمر يوم الا والتأمر يتضاعف ويستمر وهاتان الدولتان الغادرتان هما اللتان خلفتا اسرائيل الصهيونية لتكون خنجرآ في قلب وطننا العربي الكبير . . هل نستطيع مع هذا الاعتداد على هاتين الدولتين ان نعتبر تسليحنا سرآ ومصدره يكشف لاسرائيل كل سر . . وقد آن للحكومة امام كل هذا ان تعيد النظر بعلاقتها مع هاتين الدولتين المتأمرتين .

ان ما تقدمه بريطانيا صاحبة وعد بلفور وامريكا جونسون لا يمكن ان يكون خافياً على دولة الصهاينة بعد ان تقوم نحن بشرائه بأموالنا العربية ، وهناك عدد ليس بالقليل من الدول العميلة للصهيونية العالمية والتي تتطوع لتقديم لها كل الاسرار العربية .

وموازنة جيشنا واضحة ومعلنة ولكن الامر قبح الواضح ( هو كيف تصرف هذه الموازنة )

ولقد جرت العادة والى ان عرب الجيش وذهب الطاغية الى غير رجعة ( كلوب ) ان لا يعرف مجلس النواب حتى ولا الحكومة غير رقم يذكر في الموازنة وان لا تعرف الحكومة اكثر من ذلك وسارت الامور بقوة الاستمرارية على هذا النوال ويمكن اعتبار ذلك طبيعياً الى ان جاءت نكسة حزيران التي تفرض ان يعاد النظر بالامور بما يتناسب والأوضاع الجديدة .

انني اعتقد ايها السادة ان من حق مجلس النواب ان يتساءل وان يطلب من معالي وزير الدفاع ان يوضح ولو بخطوط عريضة وفي جلسة سرية طبيعة هذه الموازنة هذا اذا كان لمعاليه اطلاع عليها او بعض ارقامها او على الاقل ان يكون في هذا المجلس لجنة للشؤون العسكرية تكون الصلة ما بين الجيش وهذا المجلس الكريم ونحن نتساءل كذلك ونوجه السؤال الى معالي وزير المالية فيما اذا كانت وزارة الدفاع تزوده بنسخ من المناقصات او المشتريات العسكرية للصفقات التي تعتمد مع تلك الدول . وهل يطبق النظام المالي تطبيقاً صحيحاً وقانونياً بحيث لا تتم تلك الصفقات والمشتريات الا بموجب لجان رسمية لا يقل عدد اعضاء كل لجنة عن ثلاثة اشخاص وهل تطلع الحكومة على تلك الموازنة ولو لمجرد العلم ام لا تطلع ، ام ان وزارة الدفاع وزارة مغلقة لا يطبق فيها الا الرأي الواحد والقرار الواحد واللجان المشكلة من عضو واحد ان اطلعنا على سلم الرواتب مثلاً والعلاوات والمصاريف الادارية العامة وعلى المشتريات ذات الطابع الغير حربي على الاقل لا يعتبر مطلباً صعباً ومطلباً وغير منطقي .

انها حقيقة لا غموض فيها ايها السادة وهي ان السر العسكري في اي جيش أصبح اليوم في كيفية تحركاته وفي تبيان خططه الحربية ومواقفه . وفي تركيز اسلحته ومقدارها ونوعيتها في المراكز الحربية وفي ساعات التحركات وفي خطط النار وفي المناورات ، لا في عدد الاسلحة وانواعها خاصة اذا كان مصلها الاساسي غير موثوق .

وحتى لو كان سرآ على الاعداء فيجب ان لا تكون الخطوط العريضة للموازنة سرآ على الحكومة او على مجلس النواب الذي اولاه الشعب ثقته ، يجب ان لا تكون المشتريات سرآ على وزارة المالية على الاقل مع مراعاة النظام المالي في الشراء ونحن على ثقة تامة انه اذا ما اخذت هذه النقطة بعين الاعتبار فالتنا سركر كل جهودنا للزبد من الدعم لقواتنا المسلحة ورفع مستوى الجندي الذي تتجه اليه انظارنا وقلوبنا والمشاركة في إيجاد الوسائل الكفيلة لجعل مخصصات وزارة الدفاع بازدياد مستمر ومضاعفة قواتنا المسلحة عدداً وعده والى ان استمع الى اصحاب المعالي الوزراء المختصين اجوبتهم على هذه النقاط وخاصة بما يتعلق ، بالجيش وبشكل واضح وصريح احتفظ بحقي في الموافقة على الموازنة او عدم الموافقة .

- ١٢ -

السيد الرئيس :

الكلمة الآن للنائب السيد جلال مزروق فليتفضل .

السيد مزروق نائب جرش :

عطوفة الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين .

اكتفي بحديث زملائي النواب بمناقشة

مشروع الموازنة .

واقدم في بدء كلمتي هذه بأسى وباسم من امثل برفع ايات الولاء والاخلاص الى حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم كما احيي سمو ولي عهده المحبوب الامير حسن المعظم . مبتهلاً الى الله السعلي القدير ان يمد في عمر جلالة الملك ويحفظه لنا ذخراً وسنداً .

ان المواقف المشرفة التي وقفها جلالة الملك المعظم من العدوان الغادر على امتنا العربية وارضا الطاهرة وجهوده المشكورة في وحدة الصف العربي قد لفت انظار الرأي العام العالمي الى طريق الحق والصواب والى عدالة قضيتنا ويمكن صمود شعبنا تجاه عدونا الغادر وعزز موقف بلادنا تجاه قضيتنا العادلة في ازالة آثار العدوان عن بلادنا واعادة حقنا المغتصب راجياً المولى جل وعلا ان يسد خطاه وينعمه العون السير قدماً في رفع شأن بلدينا وتوطيد امنه واستقراره ويؤيده بالنصر المؤزر .

وانني اشكر الدول العربية التي مدت يد العون والمساعدة لنا بما ضاعف من صمودنا ومرايبتنا . كما انني اتقدم بالشكر والتقدير لحكومتنا الرشيدة على مواقفها ازاء قضيتنا العادلة وتوحيد الصف العربي ونحشها على متابعة هذه السياسة الحكيمة التي تستمدنا من توجيهات وارشادات جلالة ملكنا المفدى . كما احيي قواتنا المسلحة وافراد جيشنا البواسل لمرايبتهم وصمودهم بوجه الاعداء وكفاحهم وتفصيحهم في الدود عن حياض الوطن ومقدساته .

عطوفة الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين .

بما ان هذه الجلسة قد خصصت لمناقشة

واقرار الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٦٩ فلا بد

هكذا حبه لاصول

لي من ابناء بعض الملاحظات عليها . لقد جاءت الموازنة هذه السنة خلواً من وضع اية مبالغ لازمة لتنفيذ بعض المشاريع والمطالب لواء جرش وعشائر بني حسن الذي اشرف بتحميلهم . فمئذ عدة سنين ونحن نطالب الحكومة بتنفيذ بعض المشاريع لعشائر بني حسن واللواء ، ولم نزل الا الوعود ولقد تقدمت في دورة المجلس في السنة السابقة ودورة المجلس للسنة الحالية بمسودة اقتراحات تتعلق بفتح وتعبيد بعض الطرق القروية وبناء بعض المدارس والعيادات الصحية والشعب البريدية الا انني لم اجد في هذه الموازنة ذكر لها .

لهذا اعود وارجو ان الفت نظر الحكومة الى هذه المطالب التي سأبينها راجياً ان تأخذها الحكومة بعين الاعتبار وان تضع لها المخصصات اللازمة في اقرب ملحق للموازنة وهذه المطالب هي :-

١- رفع قضاء المرق والبادية الشمالية لتصرفية لتكاثف عدد سكانها واتساع مساحة القضاء .

٢- فتح وتعبيد الطرق التالية :

أ - تعبيد طريق حمادة العليمات التي لا تزيد عن كيلو ونصف عن الطريق الرئيسي المؤدي من المرق لجرش .

ب - تعبيد طريق المدور - السحري - خطلا حتى تلقي بالطريق الرئيسي وتعبيد طريق الرقة التي لا تزيد عن ثلاث ارباع الكيلو .

ج - طريق السحري - دحل - الكوم

د - طريق البويضة - الدجينة - ودير ورق .

هـ - طريق المنشية ام اللولو .

و - طريق عين والمعمرية - واكمال

طريق رحاب المعمرية - بلعما الزنية وممن ارحاب الى اخزير - احميد .

ز - تعبيد طريق السخنة - عدوان التقنية - وتعبيد طريق مثلث السخنة - الرحيل صروت العالوك تابع لواء الزرقاء وتعبيد طريق الهاشمية الشرقية وهي تقارب كيلو متر واحد وتابعة الى لواء الزرقاء .

ح - تعبيد باقي الطريق الواقعة بين العالوك وجبة التي لا تزيد عن اثنين كيلو متر واصبحت معطلة بين جرش والزرقاء . وتعبيد طريق بيرين - ام رمانة علماً بأن اتصالات طرق هذه القرى بالمدن يشكل مشقة وصعوبة وهذه الطرق هي بمثابة الشريان للجسم .

٣- المدارس .

أ - لم يحدث عندنا اي مدرسة نموذجية ولا يزال اغلب المدارس بناء قديم فالرجاء ايجاد مدرسة نموذجية مع العلم باننا قمنا بالمساهمة بتسجيل قطع اراضي تتألف القليل منها بعشرة دونمات .

ب - بناء مدرسة نموذجية ( بالمسور ) حيث سجل لها باسم لجنة ضريبة المعارف قطعة ارض تبلغ مساحتها اربعون دونماً .

ج - بناء مدارس في قرى بني حسن ولواء جرش حسب تخطيط مدير التربية والتعليم لواء راجياً التوصية به لرفع مستوى هذا اللواء ثقافياً وفكرياً .

الايعاز لمن يلزم بزيادة رواتب الأئمة ونقص رواتبهم سبب هجر المساجد .

٤- العيادات الصحية

فتح عيادات بالقرى التالية حيث هي من الضروريات للحياة ومحاربة الامراض وهي . حمادة - ام النعام - دوقرة - ام رمانة الخلايلة الهاشمية الغربية .

٥- الشعب البريدية .

انني طالبت بها في العام الماضي ولسواء الحظ لم تفتح في هذه القرى وقد فتح في غيرها وهي ما زالت تنتظر والقرى هي - حمادة الهاشمية الشرقية - دحل - مدق الريق - الكرم حيرثة - هويشان - التقنية المعمرية وحيان المشرف - ام رمانة الخلايلة - الدقة - حمانسة غريسة حيث اداة الاتصال التلغوني في ظرفنا الحاضر من الضروريات .

٦- المياه .

بما ان توفير المياه من اهم الاشياء التي ترتكز عليها حياة الانسان وحيث لا يوجد اباراً ارتوازية في منطقة بني حسن ارجو تزويد قرى بني حسن التالية - بالمياه من المرق وايصالها من الضليل والازرق وهذه القرى هي حيان المشرف وحيان الروبييض وعين مدق الريق . ومن مشروع السخنة الدقمة - نادره - غريسة حمانسة - الحصب - الزنية بلعما - الخربة السمراء .

وبعد ارجو من الحكومة الجليلة ان تعير هذه المطالب اهتمامها والعمل على تنفيذها راجياً لها التوفيق والنجاح في خدمة شعبنا الصابر ووطننا الغالي تحت ظل مولانا الملك الحسين المعظم . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

- ١٣ -

السيد الرئيس :

الشيخ جمو نائب عمان

الكلمة لمساحة الشيخ الاستاذ عبد الباقى

جمو فليقتض

بسم الله الرحمن الرحيم

عطوفة الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين ان ما يسرنا ان تكون هذه الموازنة او تكاد تكون خالية من المعونات الاجنبية التي كانت تفرض علينا سياسة معينة نضطر ان نسير في طريقها وجوها وحسب ارادتها ، وانني اشكر الدول العربية التي اخذت على عاتقها تقديم هذه المساعدات للأردن الصابر الم رابط راجياً ان تزيد من هذه المعونات وان تستمر حتى تتمكن هذه المملكة من الصمود واداء رسالتها ، وانني احبي الصامدين والمجاهدين الذين يضحون بارواحهم في سبيل قضية عادلة تأمرت عليها دول الاستعمار وتمكنت من إقامة دولة في قلب وطننا الاسلامي الكبير ، واختصاراً للوقت اريد ان انتقل الى بعض النقاط الواردة في الموازنة لهذا العام . ترد كلمة ( شد الاحزمة ) على لسان كثيرين من مسؤولين ونواب وشعب ، ويعتقدون ان شد الاحزمة ينحصر في الاختصار من الوظائف ، والحقيقة ليس شد الاحزمة في حرمان مواطن من وظيفة وراتب انما هناك امور يجب ان تراعى اذا اردنا فعلاً ان نعيش المحنة وان نقدر الاوضاع والظروف التي نعيشها هذه الامة . ترد ارقام كبيرة في موازنة كل

هكذا في الأصل



عام ، هذه الأرقام كثيراً ما تنحصر في الطرق والأبنية أي في النفقات الأثمانية ، وحسب اعتقادي ان وزارة الأشغال في الدرجة الأولى تنقصها اما كفاءات واما الامانة ، لأنه ليس هناك طريق في المملكة صالح للسير عندما تنزل اول نقطة من السماء هذه النقطة من الماء تستطيع ان تعطل السير وان تلحق الخراب الكبير بهذه الطرق ، ولن نجد طريقاً في المملكة بأمرها الا في جبل عمان طريقاً صالحاً للسير ، وحتى العاصمة نفسها مهملات تماماً من حيث تهيئة الشوارع والطرق في احياءها ومعظم شوارعها كما قلت باسثناء هذا الشارع الذي يمر فيه بعض المواطنين ، واستغرب جداً لماذا هذا الخراب السريع قبل ان تنتقل الورشة يبدأ الخراب بينما نرى ان الطرق التي عبت ايام الاستعمار مع الأسف كان العامل لا يستطيع ان يخفر أكثر من متر مربع في اليوم عندما اردنا ان نزيل اثار الاستعمار ووصلنا في ازالته الى الطرق اما طرقنا اليوم ، اليوم يزقت وغداً يلحق بها الخراب لا شك ان في الامر غشاً وتلاعباً لأن اسلوب أحوال هذه الطرق الى المتعهدين اسلوب بخاطي جداً ، انا اعرف حتى في عمان هناك بمتعهد التزم طريقاً ثم اعطى هذا المتعهد لمتعهد آخر واخذ القروق والارباح لنفسه لا شك ان المتعهد الآخر ربح من هذه العملية ولكن مع الأسف لا نجد طريقاً صالحاً في المملكة كلها . ثم الأبنية الأبنية المخصصات هائلة جداً يكاد ان يصل ما اتفق على البنك المركزي مليون دينار حسب ما سمعت ولكن مع الأسف ( يدلف ) سلفاً هذه البناء الذي قامت الضريبة خوله من هدم وترميم وبناء وتمهيدات واخر الأمر اعطيني

البريد من اوروبا وامريكا بثلاثة ايام خلال الثلاثة ايام الى عمان ومن عمان الى الرصيفة او الزرقاء في سبعة ايام وهذا يدل على نشاط وزارة المواصلات ، هو الواقع الواحد من الزرقاء الى ماركا ليصل مع وعسرة الطريق بعشرة دقائق مثل الذي يسوق مثلي اما من هناك الى جبل عمان بده ساعة الا ثلث له ؟ حفرات وراء حفرات نعطي صورة شارع المحطة وانا انقل الصورة التي يعيشها كل المواطنين ، مثلاً قبل عشرة سنوات حفرنا الرصيف ليضيقوه من هنا نصف متر ومن هنا نصف متر فخلعوا الاشجار وضيقوا الارصفة بينما الطريقة الصحيحة تعريض الارصفة حتى لا يسير الجمهور في الشارع العام فضيقنا الارصفة وخلعنا الاشجار ثم زرعنا اشجار مرة اخرى ثم وسعت الارصفة وخلعت الاشجار لزرع مرة ثالثة ، واذكر خلال سبعة شهور حفرنا الكوابل الكهرباء ثلاث مرات في خط واحد لا شك ان هذه الاموال التي تصرف في شوارع العاصمة بغير انتاج لو وجهت الى تحسين القرى والخدمات الاجتماعية لكان اجدي وأنفع للمواطنين ، نحن نضطر عندما نقف هنا ان نشكر الدول العربية اذ تمدنا بالمعونات ولكننا مع الأسف لا نقدر اننا نمد يدنا لتأخذ من غيرنا ولا نضع هذه الاموال حيث يجب ان توضع . الاموال التي تنفق على المعارض والاجتماعات الدولية للسياحة وحسب اعتقادي يجب على الحكومة ان تقدم بعض الدوائر للتحصن الطبي لانها مصابة بأسهال الوفود في عندها اسهال من كثرة الوفود وفود بعد وفود عندي قطعة من جريدة قصصت منها اليوم فيها خبر مضحك مبكى

هذا الخبر وقد من وكيل وزارة البلديات ، بلديه الأخ ابو حسين والمساعد الفني على ما اذكر لمعالي أمين العاصمة ومن سلطة المصادر الطبيعية وقد الى اين ؟ الى روما لماذا ؟ ليحضر مؤتمر لبعثة ايام هذا المؤتمر تلقى فيه محاضرات من خبراء من امريكا ومن بريطانيا اصدقائنا !! هذه المحاضرات حول ( تحلية المياه ) لماذا هذا الوفد؟ هل عندنا نية لتحلية المياه ؟ ولكن فيها نفقات على كل حال انا اعتقد لا يجوز لنا ان نتقبل صدقة اية دولة بحجة انها صدقة وبمجة انها تبرع لعمل لا جدوى تحته . مثل هذا المبلغ المخصص لمطار القدس معالي وزير المالية قال هذا اتفاقية بيننا وبين امريكا والله لن نفر ولن نتحرك ولن نصل الى حق ما دامت لنا علاقة ضبط مع امريكا وبريطانيا تلك الدول التي خلقت اسرائيل وتحدثانا تتحدى مائة وخمسة ملايين وتتحدى سبعماية مليون مسلم وتؤيد اسرائيل الصهيونية على حقنا ، ثم بعد هذا من المرسف رابت في ليالي متعاقبة في التلفزيون كل ليلة جو نسون ليلسة ثانية سيكون ماذا نريد منهما وهما الداعدائنا لماذا وآخر الامر ولسون ذهب الى المانيا الى بون ليتأمر على ديفول لانه حكى كلمة حق التلفزيون عرضه ربع ساعة ليه ؟ هو صديق؟ لا والله ، الرسول يقول عليه الصلاة والسلام « لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين » يتحدثنا عن البيروك وتوقفت الحكومة وطالب المجلس ان لا تنحصر اتفاقاتنا مع الدول الغربية التي اوجدت اسرائيل قالوا كثير ممتاز عقدت اتفاقية مع شركة يوغوسلافية ، الامر الغريب ان الشواش الذين يشرفون على الحفرات في

هكذا حذو لوط

الازرق امريكان يعجز اليوغوسلافي ان يفهم الامر كاني لا هذا يفهم انكليزي ولا ذلك يفهم اليوغوسلافي لماذا ؟ اهم لهم وصاية علينا الى الابد ؟؟ يجب ان لا تكون لهم يد ولا كلمة في شؤنا على الاطلاق يعني انهم اذلونا ، يعني انهم كتبوا علينا الخزيمة ، يعني انهم لا يزالون يناصرون اليهود علانية وبكل تحدي . اليهود يتعدون فيطبطب جونسون وبعده نيكسون على ظهر موشي دايان ليه لانه ربييه ولقبطه واليوم تطلعنا الاخبار ان بريطانيا كذلك تريد ان تسلمح اليهود وهنا نواب استغربوا ليه يستغربوا يعني واحد يحمل بنته بريطانيا والله مهما تظاهرت لنا بأنها صديقة وانها مؤيدة هي في الحقيقة ليست صديقة وليست مؤيدة اذا وقع الخلاف بيننا وبين اعدائنا ، الله تعالى يقول ( ما جعل الله لرجل من قليلين في جوفه ) ( الا في الاردن للرجل عشرة قلوب وهذا ما هو واضح انا اعتقد ان الوزير يكفي اذا استطاع ان يقوم بوظيفته اما ان يكون وزيراً ويكون مديراً ويكون مشيراً ويكون عضواً ويكون رئيس وفد ، او وفود طائفة واجتماعات لميئات مختلفة ثم أعمال مهمة هناك مواطنون لسا مصابين بقحط في الرجال ولا بقحط في الكفاءات الحمد لله عندنا ثلاثين الف متقاعد ، ثلاثين الف متقاعد وستة ملايين تقاعد لا يجوز على الاطلاق وفي مثل هذه الظروف بالذات ان يكون واحد في مجموعه واحد بدل البلد كله كل واحد يقوم بمحسته بواجبه في اداء ما يترتب على هذا الشعب من تكاليف كثيرون من الموظفين في عسدة هيئات ادارية لشركات ، لا شك اذا لم يحضروا جلسات هذه الشركات في اوقات الدوام لا يمكن ان

يمكنوا من حضور جلسات هذه اللجان ثم تعطي لهم اكراميات ان كان وزيراً او كان موظفاً فأرى ان هناك شيء باسم عضوية لجان مسؤوليات متعددة فقط لتضخيم الراتب وتحقيق الاكراميات وهذا لا يجوز حسب اعتقادي . ارض الدولة اراضي الدولة مع الاسف محمد يرث ومحمد لا يرث هناك اشخاص يمتلكون الواحد منهم يمتلك اكثر من خمسين الف دونم بينما المواطن صاحب الحق محروم من مباشرة حقه ، في عطل الزرقاء والرصيفة هناك اناس احبوا ارض منذ ثلاثين عاماً من ابناء البلد وتقدموا بعدة عرائض واسترحامات على ان يعطوا حقوقهم ، الا ان الحكومات المتتالية لم تستجب لهم فوجئت قبل ايام ان رجلاً يحمل جنسية بريطانية ولا يعمل اي جنسية عربية يحمل جنسية بريطانية سجل باسمه مائتان وخمسة وثمانون دونماً من اراضي الرصيفة قدروا الدونم بمائة فلس ودفع مائة فلس ( عشرة قروش ) ودفع بدل مثل قرش بينما اهل البلاد يطالبوا احدثهم بالدونم ٢٥٠-٣٠٠ دينار والاغرب من هذا ان هذه الارض عليها مسجد ومساكن لخمسة آلاف مواطن فوضت الارض باسمه بناء على كشف قام به موظف أخذ نصيبه وقطع نصيب المستحقين . ولا مانع عندي ان اذكر هذا الشخص بالاسم « أميل نجيب القيسي طوبوا له من اراضي الرصيفة مائتان وخمسة وثمانون دونماً وثلاثمائة وستة وسبعون متر عليها بيوت وعليها مسجد قبل ان تطوب الارض باسمه سبع سنوات هم بنوا في سنة ١٩٥٠ . والارض طوبت باسمه سنة ١٩٥٧ وهي ارض لا تصلح للزراعة وهذا حسب اعتقادي لا يجوز ، هناك اراضي لها اصحاب بالتصرف ، الطررق القروية كطررق وزارة الاشغال ثلاث جهات مسؤولة عن شلالت جهات ، وزارة البلديات ،

المحافظة ، الادارة ، وثلاثة من المهندسين هم الذين يشرفون على تميمها ولكن مع الاسف هذه الطرق سيارات المتهمد بتخريبها قبل ما يسلمها المسؤولين وليست هناك طريق واحدة صالحة للسير وهذه في غالبيتها تعال على المتهمدين عن طريق التزيم لا عن طريق المناقصة وفي التزيم كما قلنا ما فيه .

وزارة الخارجية اكفاني من معظم ما كنت ان أقول الاستاذ يوسف العظم يقت ملاحظة صغيرة الغيت سفارتنا في نيجيريا البلد المسلم واستبدلت بالدعمارك البلد الصناعي العظيم لا ادري ما هي الفائدة التي نتوخاها بهذه العملية علماً مع احترامي لوزير الخارجية ابي عمر بأن سفارتنا مع الاسف في الخارج لا تعمل لا للاردن ولا للقضية الفلسطينية عشر معشار ما يقلمه طلابنا في الخارج أما بالنسبة للأئمة فلا اطالب بزيادة رواتبهم انما اطالب بتغيير الأئمة ، الأئمة مع الاسف وهذه حرب ولو لم تكن مقصودة ضد الدين ولكن بأسلوب مسلم عندما يتصدر من يدعي العلم للخطابة وللوعظ ويدخل في الدين ما ليس منه مقابيل دينارين او خمسة دنانير والسكوت على هذا العمل طعن في الدين وسماحة الشيخ عبدالله غوشة مطالب بأدخال اصلاح الى المساجد لاننا نواجه عدواً لم يبرزنا لقله عددنا وعدتنا انما هزنا لعدم وجود عقيدة واخلاق فينا ونحن اخرج ما نكون الى العقيدة والاخلاق مثل حاجاتنا الى الاعناد والسلاح . عملية لم تسمعوا مائتا الف هوية وستة آلاف تقرر اتلافها في وزارة الداخلية فاذا بالصور ، صور الفتيات والسيدات الموجودة على هذه الهويات تظهر بالسوق وهي تباع على ايدي صبية يبيع المعاملات لتاجر مستغل من قبل الموظفين فتولى هو بيع صور بنات الناس

وزوجاتهم هذه عملية بلغت من الخسة والدناءة درجة تساوي الخيانة والعمالة مع العدو . ولذلك الحكومة مطالبة بالتحقيق في هذه العملية والضرب على ايدي هؤلاء الذين رضوا لأنفسهم هذا المكسب الحرام .

هناك بعد شكري اللجنة المالية على جهودها ونشاطها وتأيندي لمعظم ما ورد في قرارها لانه قرار صادر عن دراسة وعن وعي وتفهم الا انني أبلدي ملاحظة على بعض الامور التي وردت في هذا القرار . منها شطب بعض مخصصات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل واجابها اكثر بكثير من امكانياتها وبخاصة في هذه الظروف العسيرة الحرجة التي لا يطلع عليها كل النواب ولا كل المواطنين وحتى كل المسؤولين . ودور وزارة التربية والتعليم عنوان وزارة التربية والتعليم يكفي هذا العنوان لان تفهم من خلاله رسالة وزارة التربية والتعليم لو كان التعليم وحده كافياً لكان عنوانه وزارة المعارف او وزارة التعليم ، ولكن من رسالة هذه الوزارة كذلك التربية ويوسفني ان أقول ان التربية الدينية بشكل خاص غير متوفرة في مدارس التربية والتعليم تستطيع ان تدخل أي مدرسة وتطالب اي طالب في التوجيهي او الاعدادي او الابتدائي ان يقرأ سورة قصيرة من القرآن لا يستطيع ان يقرأها بالصورة الصحيحة . وأرجسو ان يكون معالي وزير الداخلية / محافظ العاصمة سابقاً حاضراً لانه احد الذين حضروا هذا الاختبار ، نحن بحاجة الى تربية شاياناً تربية دينية وروحية جنباً الى جنب مع التدريب العسكري الذي اطالب به ان يكون في المدارس حتى يكون شاملاً مع استمرار التعليم في هسله

هكذا صحت الاصل



المدارس . كما انه فرق عظيم بين مربيه وبين ممثلة الفرق كبير هذه مربية وتلك ممثلة مع فارق في الرأي مع الاسف المربية راتها ( ١٨ ) ديناراً والممثلة ٤٠٠-٥٠٠ دينار على حفلة واحدة مع هذا الفارق الا اننا نريد المعلمة المربية ان تكون قدوة حسنة لطلابها ، المعلمات في مدارس وزارة التربية والتعليم تؤتب الفتاة التي تضع حتى الاشارب على رأسها مع الاسف وتسمى أمام زميلاتها بالرجعية لأنها تضع الاشارب على رأسها اما المربي جوب فالمعلمة قدوة للطلاب فيه ، طبعاً هذه عملية سهلة جداً ، وأرجو من الحكومة . . . هذه المرة مرت بسلام . . وأنا متأكد ان التخصصات الموجودة في الموازنة لـ صرقت بأمانة وإخلاص بإمكان الحكومة ان ترضي الجميع وان تم المشاريع التي اغفلت والاولوية والمجايفات التي اغفلت تماماً وكأنها ليست في جغرافية المملكة . والسلام عليكم

- ١٤ -

السيد الرئيس :

الكلمة الاخيرة للسيد رزق البطاينة فليفضل .  
عطوفة الرئيس ، اخواني النواب  
كنت في مستهل هذه الجلسة قد اوضحت مخالفتي لقرار اللجنة المالية بما يتعلق بضخامة العجز الذي ورد في الموازنة ، وناقشت متركزات تغطيته الثلاثة وشرحت بأسلوب مجرد ان هذه المتركزات لا تصلح اسماً لتغطية هذا العجز ، وذكرت بالتالي من مغبة اللجوء الى استعمال غطاء العملة لتغطية هذا العجز .  
هذا في مجالات الموازنة الرقمية واما في مجالات التطبيقية فاني سوف اكتفي من حيث التفصيل بما اوردته النواب حول التسبب في بعض الوزارات وسوء التصرف وهدر ابواب الموازونات بدون طائل ، وسأتي على الخطوط العامة في مجالات التطبيق .

ان الموازنة هي بمثابة العمود الفقري للدولة ومركز سياستها ومصدراً أساسياً من مصادر تشريعها ولهذا اخذت بعض الدول الديمقراطية في مبدأ الثقة بالحكومة على اساس الموازنة .

ولما كانت ارقام الموازنة تبرز بالضرورة سياسة الحكومة وتحدد منهاجها وتوضح خطة عملها ، فانا نستخلص من واقع الأرقام ان سياسة الحكومة لعام ١٩٦٩ هي سياسة حرب بكل ما في هذه الكلمة من معنى بدليل ان ارقام موازنة القوات المسلحة اوشكت ان تصل في نسبتها الى مستوى نصف مجموع ارقام الموازنة العامة تقريباً .

وجدير بهذه السياسة في نجاحها مع رغبة الشعب وامانيه ان تال منا الشكر والتقدير .

غير ان هذه السياسة في ايجابيتها المشكورة تحتاج بالمقابل الى ان يأخذ الحكم في هذا البلد على عاتقه خلق ظروف عامه تتلاءم مع سياسة الحرب التي جعلتها ارقام الموازنة .

وان خلق مثل هذه الظروف المتلائمة لا يمكن ان تتم الا ضمن احداث سلسلة من الاجراءات والتغييرات الاساسية التي تقتضيها طبيعة المواجهة ويات في طليعتها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر الواجبات التالية :

( ١ ) على السلطة الحاكمة ان تقوم في هذا البلد الى اعادة تقييم نفسها تقنياً شاملاً تعيد بموجبها النظر في كامل اجهزتها وفي اسلوب وخطة عملها وفي نهج حكمها ومضمونه .

( ٢ ) ان تركز السلطة اولا وقبل كل شيء على خلق مناخ ملائم من الثقة تسود العلاقات المتبادلة بين الحكم والشعب .

( ٣ ) ان تعتمد السلطة على تجليد المناخ العام بفتح نوافذ جديدة على الشعب لاكتشاف التغييرات التي حصلت في داخله ، واكتشاف المواقف الجديدة التي اخذها بعد الخامس الاسود من حزيران .

وحتى يتسنى للسلطة في هذا البلد ان تكون في مستوى هذه التطلعات وتتجاوب مع هذه الاماني والاهداف فلا بد لها من ان تأخذ بلباسها هي بنفسها مواقع جديدة في المسؤولية تمارسها في جو من الحرص الشديد على التفاعل مع الجبهة الداخلية والتلاحم معها ، ووضع كافة الامكانيات في خدمتها وتقويتها وتعزيزها .

وحتى يتسنى للسلطة من ان تكون في مستوى التحركات الكبيرة التي تدور من حولها وفي مستوى تعبئة الفراغ السياسي الذي احدثته كارثة حزيران ، فلا بد لها من ان تمن النظر بالتناج والآثار التي خلفها اليوم الاسود من حزيران لعام ١٩٦٧ وتعاود تقييمها للشعب انطلاقاً من ايمانها بشخصيته الجديدة التي ولدت يوم السادس من حزيران ، تخطى جميعنا اذا كنا نعتقد ان مواطن اليوم الثالث والعشرون من شباط لعام ١٩٦٩ هو نفسه مواطن اليوم الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ ، تخطى جميعنا اذا كنا نعتقد بان هذا المواطن الجديد يقنع بما كان يقنع في الاساس .

واذا كان اليوم الخامس الاسود من حزيران من عبرة فان عبرته انه كشف القناع عن تراكم اخطاء الماضي وترسياتيه ، وفتح النوافذ التي كانت مغلقة امام المواطنين على الحقيقة المرة ليصبروا طبيعة الاوضاع المتردية التي كانت تسود المنطقة العربية ويكتشفوا الواقع المؤلم بما يحتويه من تناقضات واكاذيب ومغالطات .

من حق المواطن اليوم الذي هزت كارثة حزيران كيانه وهلمت آماله واحلامه واقدته ارضه

ومقدساته والحقت به الخزي والعار من حق هذا المواطن ان يراجع الامور من حوله ويبعد النظر فيها وهو فاعل ، فمواطن اليوم بعيد النظر في كل شيء فيكم اعضاء السلطة التنفيذية ، فينا اعضاء السلطة التشريعية ، ومن حقه ان يفعل ذلك .

ان مواطن اليوم يرفض ان يظل عرضة للغزو والتجدي يحصد الموت والقضاء بلا ثمن .

ان مواطن اليوم يرفض ان يعيش ليومه ويخاف من غده ان مواطن اليوم يرفض ان يعيش ان يعيش في مجتمعه وهو اشبه بالتسول ينتظر فتات الصدقات والاحسان

ان مواطن اليوم معني بوضع خطة عمل جديدة ترد على تحديات العدو واعتداءاته المتكررة .

معني بوضع خطة عمل تحمي المواطنين وتمتلكاتهم معني بخطة عمل تحرر له ارضه وترد له اعتباره

اذا ان مواطن اليوم يعلم الى حد اليقين بان جراحاته التي تنزف دماً منذ عشرون عاماً لا يداويها اليوم الدكتور يسارنج . ولا توضع وصفة دوائها في اروقة هيئة الأمم المتحدة ، ولا تكتبها الدول الكبرى ايا كانت هذه الدول .

ان مواطن اليوم الذي بات يدرك ان حاضره مهدد ومستقبله مظلم بات في نفس الوقت يؤمن بانه ليس له من مقومات له على ارضه غير تأكيد ارادته واعتماده على نفسه ، اذبالارادة وحدها وبالغرم والفداء تنحدر الارض ويحقق النصر .

ان مواطن اليوم يرفض ان يظل بمعزل عن المشاركة بشؤون حياته وامور مستقبله

ان مواطن اليوم يرفض ان يدفع وحده الغرم بينما يأخذ غيره الغنم ، يهاجمه القلق والخوف في وقت يعيش غيره حياة ملؤها الهلج والترف واللامبالاة .

هكذا صحت لطل

يرفض مواطن اليوم ان يظل اسير اساليب ومناهج بيروقراطية في الحكم تعمل على تجسيد بطولات والتفتي بايجاد لا تغني ولا تسمن من جوع .

وطالما ونحن بصدد مناقشة الموازنة العامة وسياسة الدولة وقدرتها على مواكبة التطورات ائثيات هذه القدره في مواجهة التحدي على كل المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية ليأخذ هذا الوطن دوره الطبيعي الذي اوكله التاريخ اليه ليكون القلعة الحصينة التي تدافع عن الوطن العربي .

وطالما وقد كتب التاريخ على هذا البلد ان يكون كبش التضحية والقداء ، فلا بد من ان نشترك جميعاً في مسؤولية التضحية بكافة قطاعاتنا وفي كافة نواحي حياتنا .

ولهذا فلا يجوز ان يظل الاقتصاد الوطني بعيداً عن المشاركة في هذه المسؤولية كما ولا يجوز ان تترك الصناعات الاساسية والموارد الطبيعية عرضة للاستغلال والاحتكار ونحن في اسوأ اوضاعنا الاقتصادية والسياسية . فلا بد من اتخاذ خطوات إيجابية في وضع هذه الصناعات الاساسية وشركات الموارد الطبيعية في خدمة الاقتصاد الوطني ونحت تصرفه في سبيل خدمة المجموع وخدمة مصلحة الوطن العليا .

والسلام عليكم

دولة رئيس الوزراء

اقترح رفع الجلسة للاستراحة لتمكين الحكومة من الاجابه .

( وهنا رفعت الجلسة للاستراحة لمدة ربع ساعة عاد المجلس بعدها للانتقاد )

- ١٥ -

السيد الرئيس

ليفضل دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم  
عطوفة الرئيس  
ايها الاخوة .

احبيكم واتوجه بالشكر الى اللجنة المالية جميعها سواء من وافق على تقريرها ام من تحفظ . وقد قابلت بالتقدير والأهتمام جميع الملاحظات القيمة التي وردت في كلمات السادة النواب في معرض البحث في الموازنة وتقرير اللجنة المختصة .

انكم ايها الاخوة عالمون باوضاعنا المالية والسياسية ، وحديثكم عن الجانبين دليل على اهتمكم بهذه الأوضاع وكيفية معالجتها وهو اهتمام جدير بمسؤولياتكم التي تتحملونها للدفاع عن مصالح الوطن وبمساهمتكم كسلطة تشريعية في القيام بالواجبات العامة للدولة .

اسمحوا لي ان اذكر قبل اي شيء ان الحكومة امام التزامات ونفقات مالية متكررة لا تستطيع ان تتصل منها او تتخلف عن اداها . ولا يتوقع احد ان تعتبر الموازنة - اية موازنة متصلة او مستقلة عن اية موازنة سبقتها .

ان هناك حالة استثنائية فرضتها علينا الظروف يعرفها كل مواطن ويقدرها كل منا فقد وصلنا كافة المساعدات المالية العربية لقواتنا المسلحة ورصدنا قوتها ما تبقى من مجموع المساعدات العربية الباقية من العام الماضي . وبهذه المناسبة اعود فاسجل شكر هذه

المملكة الباسلة لكل دولة عربية وكل قطر شقيق بمدنا بالمساعدة مالية وعسكرية . ويساهم معنا في معركة مصيرنا المشترك .

ايها السادة . . لقد وضعنا في الموازنة الحالية - كما تلاحظون خمسة ملايين دينار تحت بند نفقات طارئة ونازحين ، وهذا البند لنواجه به اوضاع النازحين بعد معركة حزيران ١٩٦٧ ولندعم الصمود في الضميتين في مقابل ما رصد في العام الماضي واتفق منه اقل من مليوني دينار .

حضرات النواب المحترمين ،

كنت وجهت كتاباً متعددة ابتداء من كتابي بتاريخ ١٩٦٨/٤/١١ ورقم ٣٤١٢/١٠/٢١٠ وبقسم ١٩٦٨/٤/١١ وبقسم ١٩٦٨/٤/١١ وبقسم ١٩٦٨/٤/١١ وبقسم ١٩٦٨/٤/١١ وذلك من اجل العمل على تحويل ايرادات حساب القسم التجاري للاذاعة الى ايرادات الحكومة . وجاءني جواب مرفق بتحويلين لخزينة الدولة بمقدار ٢٢ الف دينار . وفي قسم التشريع الان نظام خاص يضمن دفع هذه الودائع التجارية الى الخزينة مباشرة وسيكون النظام معمولاً به بأسرع ما يمكن .

حضرات النواب المحترمين .

لقد بين معالي وزير المالية الالتزامات والنفقات المرتبطة بها الحكومة والمرتبة عليها . ولذلك فان الحلف او الالغاء الوارد في بعض توامى اللجنة المالية الموقرة انما يعرض الحكومة للاخلال بهذه الالتزامات او يجعل الجانب الممول المتعاقد مع الحكومة يسحب قروضه . ولذلك ارجو ان يوافق مجلسكم الكريم على ابقاء الاربعة الاف دينار من الفقرة ( ١ ) الواردة تحت جدول النفقات المتكررة ص ( ٣ ) من التقرير بسبب ارتباط ذلك باتفاقية مع اليونيسيف : وكذلك ابقاء ال ١٨٠٠ دينار الواردة في الفقرة ( ٢ ) لان

مؤتمر الاتحاد التعاوني الافرو اسيوي سيعقد في عمان هذا العام .

كما ارجو ابقاء ٣١٤١٠ ذنابير الواردة تحت جدول النفقات الانماية تحت بند ( ١ ) لان معاملة الاستهلاك قد تمت واصبح الالتزام واجباً ويجب ان يؤدي من هذا البند . وان ما يرد على هذا يرد كذلك على الفقرة ( د د ) لوقوع الالتزام على المنشئ . اما الزيادة التي وضعت للامن العام فهي تعود بسبب زيادة النفقات المتكررة .

اما ال ( ٥٥ الف دينار ) فهي لتطوير ساحل العقبة ودفع الالتزام سيكون في شهر اذار المقبل وشهر ايلول من هذا العام ولذا ، فيقاؤها واجب .

واما ما ورد في الفقرة ( ٦ ) فالغناؤها يعني سحب الممول لقرضه وبوجب على الحكومة العمل على تعديل الاتفاقية قبل الالغاء .

واما ما ورد في كافة الفقرات الاخرى من التقرير فاه الحكومة تتبناه وتوافق عليه كما جاء في التقرير ، ويسرني ان اقول ان الحكومة قد حققت خطوات ملموسة في مجاله .

عطوفة الرئيس

حضرات النواب

اما بالنسبة للحديث عن الاحتياطي العام للدولة ، فارجو ان يفرق اخواني النواب بين احتياطي الخزينة او وفر الخزينة ، وبين احتياطي البلد بالعملة الاجنبية فكلاهما امر مختلف جدا ، فليس في اي بلد من بلدان العالم وفر للخزينة ، وانما تقرض الحكومات في مثل الظروف التي نعيشها . ولذلك فستستعمل الحكومة اي وفر الخزينة في تغطية العجز .

هكذا من الوطن



اما احتياطي البلد من العملات الاجنبية فهو مرتفع جدا، وقد زاد في العام الماضي بما قيمته ( ١٢ ) مليون دينار من الذهب والعملات الاجنبية . وتستطيع الحكومة ان تتعهد امام هذا المجلس الكريم بان ثبات

حضرات النواب المحترمين .

عندما تحدث معالي النائب المحترم عن نسبة الزيادة في مخصصات القوات المسلحة الى مجموع الموازنة في سنة ١٩٦٧ اقتصر على النفقات المتكررة ، لذلك كانت هذه النسبة التي ذكرها عالية ولا تمثل الواقع لانه كان من الضروري ان يذكر تلك النسبة بالمقارنة مع مجموع الموازنة كاملة ، وقد يكون من المفيد ان اوضح هنا وفي معرض الحديث عن رصد المبالغ الكافية لقواتنا المسلحة ، التي نشيد بيطولاتها وحمودها واستعدادها وتقدمها ونفخر ونعتز ، ان مخصصات القوات الاردنية العربية المسلحة كانت في السنوات الثلاث الاخيرة اذا ما اتبعت نفس الاسس التي ذكرها النائب المحترم كما يلي : -

سنة	دينار	مجموع النفقات المتكررة	النسبة المئوية
١٩٦٧	٢٤١٦٥٠٠٠	٤٤٦٠٠٠٠٠	٥٤%
١٩٦٨	٣٥١٦٩٠٠٠	٥٦٠٠٠٠٠٠	٦٢ ١/٢%
١٩٦٩	٤٠٢٧١٠٠٠	٦٣٠١٨٠٠٠	٦٤%

وانني لعل ثقة من انكم جميعا تقابلون معي هذا التصاعد بتوفير الامكانيات لجيشنا الباسل ليقف في مقدمة الجيوش العربية الباسلة ومعها على تراب المعركة الواحدة والوطن الواحد .

موضوع شراء الاسلحة .

حضرات النواب المحترمين لقد تطرق بعض النواب المحترمين الى موضوع شراء السلاح والطريقة التي يشتري بها او يتم الشراء بها .

ان السلاح الذي يرد الى قواتنا المسلحة وتدفع اثمانه من المخصصات المرسودة في هذه الموازنة انما جرى التعاقد عليه وفق قرارات القيادة العربية الموحدة في الماضي او نتيجة مباشرة لما رأت القيادة العسكرية الاردنية انها بحاجة اليها بعد حزيران المشؤوم .

وينبغي ان يكون معلوما ان شراء الاسلحة وخصوصا منها الثقيل يخضع لدراسات ومفاضلات شاقة طويلة المدى .

ولذلك فان الحكومة ستراعي ملاحظاتكم بعين الاعتبار فيما يتعلق بالارتباطات الجديدة والمقبلة .

حضرات النواب المحترمين .

لقد تطرق بعض الاخوة الكرام في كل كلياتهم في هذه الجلسة الى الناحية السياسية في معركتنا مع العدو ، واحب ان اؤكد في هذا الصدد اننا نستمد سياستنا من الارادة الوطنية لهذا الشعب الكريم ومن تعاوننا الوثيق وانجماهاتنا الموحدة مع الدول العربية الشقيقة وخصوصا تلك التي تقف معها مباشرة في مواجهة العدو ومن الواقع العربي الذي نعمل باستمرار وبكل جهد ممكن على تقوية التنسيق فيه والتعاون والتنظيم وتسخير طاقاته للدفاع عن الحق العربي وتحرير الارض العربية .

الفصل رقم ١ - الديوان الملكي الهاشمي .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا الفصل ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر

الفصل - ٢ - مجلس الامه ،

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر

الفصل - ٣ - مجلس الوزراء وديوان الرئاسة

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر :

الفصل - ٤ - وزارة الخارجية

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا الفصل ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر :

الفصل - ٥ - وزارة العدلية ، مع ملاحظة

التعديل الذي وافق عليه دولة رئيس الوزراء والمعلق براتب رئيس محكمة التمييز .

ولئن كنا نماني جميعا - نحن واشقاؤنا- بعض الصعوبات في تحقيق النتائج فاننا سنظل معتمدين على صمودنا وتقوية استعداداتنا ومساعدتنا المتواصلة للتغلب على العدوان وتصفية اثار الاحتلال الاسرائيلي المنبوذ . واستطيع ان اقول ان جهودنا في الداخل كجهودنا العريضة المشتركة ماضية الى الامام ونحو التقدم ليست راكمة ولا متخاذلة . كل ما نريده ونعمل على تثبيت دعائم واعلاء صروحه وحلدة وطنية مع جميع القوى المناهضة والعاملة في وطننا العزيز وتعاون وثيق مع الاقطار العربية الشقيقة في ركب عربي موحد .

والله تعالى يوفقنا جميعا لتحقيق امانينا في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم وقيادته الباسلة . والسلام عليكم ورحمة الله .

« تصديق »

٤ - التصويت على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩ واقراره

السيد الرئيس :

المقرر

السيد المقرر :

عطوفة الرئيس

اخواني الكرام

اذا مسمحت لي فاني باسم اخواني أعضاء اللجنة المالية اتقدم بالشكر الجزيل على التقدير الذي لاقته اللجنة المالية سواء من مجلسكم الكريم او من اعضاء السلطة التنفيذية او رئيس الحكومة .

والآن انتقل الى قراءة فصول الموازنة فصلا فصلا وذلك عملا باحكام الفقرة الثانية من المادة ١١٢ من الدستور

هكذا من الأصل

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر :

الفصل - ٦ - الشرعية .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر :

الفصل - ٧ - ديوان المحاسبة

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر :

الفصل - ٨ - ديوان الموظفين

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر :

الفصل - ٩ - وزارة الداخلية ، تقدمت

اللجنة بتوصية مجلسكم الكريم حول تنزيل مبلغ ٣٠٠٠

دينار من المادة - ٣١ - للفصل - ٢/٩ - وهذا لم

تعرض الدولة عليه .

السيد رئيس الوزراء :

فما يتعلق بالامن العام ؟

السيد المقرر :

تفضل دولة الرئيس ووافق على كل ما جاء

بتنزيلات وزارة الداخلية باستثناء الفقرات - أ -

- د - وهذه المبالغ تكون ١٠١٤١٠ دينار

للاغراض التالية : -

٣١٤٩٠ استملاك اراضي الاصلاحية . هل يوافق

المجلس على قرار اللجنة بتنزيل هذا المبلغ ؟

السيد رئيس الوزراء :

هذه الاراضي استمكنت من اصحابها وهذا

المبلغ مرصود من اجل دفع ثمن الاراضي لاصحابها

السيد للدعموني نائب اربد :

اين ستبقى الاصلاحية ما دام ان كل الاراضي

اخذت نخم البقعة ؟

السيد رئيس الوزراء :

هذه غيرها .

السيد المقرر :

علقت اللجنة على هذه التنزيلات وقالت هذا

من اختصاص مديرية الامن العام وقد بحثنا هذا

الموضوع مع وزير الداخلية شخصياً ووافق على ذلك

ثم أتى دولة الرئيس وبين وجهة نظره حول هذا

التنزيل ، الآن هل يوافق مجلسكم الكريم بالنسبة للمبلغ

١٠١٤٩٠ الموزعة هكذا :

٣١٤٩٠ استملاك اراضي للاصلاحية و ٤٠٠٠٠

اكمل بناء مديرية الدفاع المدني و ٣٠٠٠٠

السيد عودة الله نائب اربد :

هناك اتاس بحاجة لأكل خبز ...

السيد الرئيس :

يا مفلح بك ، اذا امرتم كل واحد يود الكلام

ارجو ان يطلب ذلك اولاً .

السيد المفلح نائب عمان :

اذا سمحتم

السيد الرئيس :

تفضل .

السيد المفلح نائب عمان :

القضية اصبحت واضحة ، هذه المخصصات

لدفع اثمان اراضي استمكنت ، ما ذنب اصحابها .

السيد عودة الله نائب مادبا :

اي نعم ما ذنب هؤلاء ؟

السيد الرئيس :

ارجوكم دعوه يكمل .

السيد المفلح نائب عمان :

اشخاص استمكنت اراضيهم فاذا لم تدفع اثمانها

فان اصحابها سيقوموا دعوى

السيد المقرر :

الايضاح كان واضحاً سواء من اللجنة او من

الحكومة الان الموضوع اشجع بحثاً ،

امامكم قرار اللجنة الذي يوصي بالتنزيل وامامكم

طلب الحكومة بابقاء هذه المبالغ فما هو موقف المجلس

الكريم

الدكتور الرماوي نائب رام الله :

الواقع الاختلاف ليس على دفع الحقوق

لاصحابها ، الاختلاف هل هذا يبقى في موازنة

الحكومة أم ينقل الى موازنة الامن العام ؟

السيد العوران نائب الطفيلة :

نرجو من المجلس الكريم الموافقة على ابقاء

المبالغ طالما وان الحكومة ملزمة به لاشخاص آخرين.

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس ...

السيد البطاينة نائب اربد :

على ماذا ؟

السيد المقرر :

على ابقائها .

السيد النخشان نائب السلط :

انا اقول ان الحكومة وان استمكنت هذه

الاراضي فانها لم تضع اليد عليها بل هناك موضوع

حيازة فورية ، يمكن تأجيل الاستملاك .

السيد الرئيس :

اتمنى يا خالده بك ، ووفقن على ذلك .

السيد وزير الداخلية :

بناء على رغبة ملكية سامية كانت الحكومة قبل

حوالي سنتين ارادت ان تطور السجون فوضعت يدها

عن طريق الحيازة الفورية على حوالي ١٦٠٠ دونماً

من اراضي البقعة لتبني عليها اصلاحية نموذجية

كأحدث اصلاحية في العالم وكانت قد دفعت مبالغ

ولكن تبقى من هذه المبالغ ٣١٠٠٠ دينار مستحقة

لاصحاب الاراضي . فوضعت هذه المخصصات في

وزارة الداخلية ، ولكن اللجنة حيناً ناقشت في المرة

السابقة كنت اظن بان المقصود نقل المبلغ هذا بذاته

اذا ارادت الى مخصصات الامن العام ولكن الاخوان

ادركوا انها ستدفع من مخصصات الامن والتي لم يدرج

فيها هذا المبلغ وهي اموال مستحقة والحيازة الفورية

صدرت قبل سنتين وصرف على المشروع حتى الان

حوالي مائة الف دينار .

هكذا منه ليدخل



السيد الروسان نائب اريد :

ما دام دولة رئيس الوزراء قد وافق على كافة بنود قرار اللجنة المالية واستثنى عدداً من البنود فاعتقد ان النقاش في هذه المواضع لا ضرورة له ، دولة الرئيس وافق وطلب ابقاء ...

السيد المقرر :

كنت اود ان اتل فصلاً فصلاً انما لي تعليق على كلام معالي ضيف الله الحمد ، كانت المناقشة واضحة ولا سؤلت يا ضيف الله بك قلت هذه معنديش خبرها وانما اؤيدكم يجب ان لا تكون في الداخلية .

نحن لم نزل قرشاً واحداً الا بعد الانساق مع كل وزير ، ليس تأبط شرأ .

السيد رئيس الوزراء :

الشيء الذي استندتم اليه في بعض الاوقات ولكن في الحقيقة بعد المناقشة مع دائرة الموازنة شخصياً الحقيقة اطلعتم وبعض اصحاب المعالي الوزراء عندما ناقشتموهم لم يكن لديهم بعض المعلومات يعني اليوم توفرت عندي هذه المعلومات ، صاحب ارض استمكنت ارضه واقم عليها قسم من الخيم الموجود في البقعة ، لو ذهب وراجع عمكة ماذا ستقول ؟ رصدناها ولذلك الحكومة ملزمة بالدفع .

اما يا معالي خالده بك ، الأمور الجديدة مثل انشاء مكاتب لشرطة عجلون ١٠٠٠٠ دينار قلنا احذقوها ، الانشاء الجديد لا مانع اما البنود الثلاثة - أ - د - هـ - باعتبارنا ملزمون بها تبقى .

السيد الرئيس :

اذن هل يوافق المجلس على بقاءها ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر :

البنود - ب - ج - هل يوافق المجلس على تنزيلها ؟

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس :

معالي المقرر ارجو ان تتلو الآن فقط النصوص التي جرى عليها التعديل .

السيد المقرر :

الفصول التي جرى عليها تعديل  
وزارة المالية ، اوصت اللجنة بتنزيل مبلغ ٤٣٧٠٠ دينار ( دائرة للموازنة ) ،

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا التنزيل ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر :

وزارة الاقتصاد الوطني ، وافقت الحكومة على تنزيل مبلغ ٣٥٠٠٠ دينار الخاص بمعرض ( اوساكا ) ولم توافق على توصية اللجنة بتنزيل ٥٥٠٠٠ دينار لتطوير ساحل العقبة .

السيد رئيس الوزراء :

بالنسبة لمعرض اوساكا ، نحن مع الدول العربية ، اتفقت الدول العربية جميعها على ان تقيم

معرض دولي في اوساكا سنة ١٩٧١ ، الآن الكويت ارادت ان تقيم جناحاً منفرداً والسعودية أيضاً الآن اذا رأيتم بعدم الاشتراك به لا مانع اشطبوها .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على تنزيل هذا المبلغ ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر :

بالنسبة لمبلغ ٥٥٠٠٠ دينار أنا اوضحت للاخوان انه لم يصرف من المبلغ في العام الماضي سوى ٢٧٠٠٠ بقي خصصت لهذا الموضوع ٢٨٠٠٠ دينار فلا ادري ...

السيد الرئيس :

ماذا يقول المجلس ؟

السيد رئيس الوزراء :

هذه سيلفعل منها ...

السيد المقرر :

ستين !

السيد رئيس الوزراء :

عندما نضع المخصصات لا يعني هذا انها ستنفقها .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على بقاء هذا المبلغ .

الجميع : موافقون

السيد المقرر :

مجلس الاعمار ، موضوع توصية اللجنة فيما يتعلق بالغاء اعادة تخصيص مبلغ ١٤٦٠٠٠ دينار ، هل يوافق المجلس على الغاء هذا التخصيص ، هذه

خاصة بمطار القدس ، في السنة الماضية خصصوا ١٤١٥٠٠ دينار . صرف منها تعويضات للجماعة الذي ختموا هناك بمحدود ٩٠٠٠٠ دينار وصرف ثمن مواد ٤٢٠٠٠ دينار وكسور . وكما قلنا اذا رجع مطار القدس فكل مخصصات الموازنة له .

السيد رئيس الوزراء :

هذه الامور في الحقيقة ممولة من قروض اجنبية ومن قروضنا فاذا الغناها فان المال سيسحب رأساً وسيسحب العقد ولذلك ونحن في طريق تمدد الاتفاقية يمكن بعد تعديلها ...

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على بقاءها .

السيد المقرر :

اذن تصبح بالشكل التالي ( اعادة النظر ) على حسب كلام دولة الرئيس .

السيد رئيس الوزراء :

انا اعتقد بقاءها من ناحية سياسية افضل ايضاً .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على بقاءها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر :

وزارة الشؤون الاجتماعية ، اوصت اللجنة بتنزيل مبلغ ٥٨٠٠ دينار كمساهمات بموافقة الوزارة المختصة والآن دولة الرئيس باسم الحكومة لم يوافق على تنزيل هذا المبلغ ، هل توافقوا على تنزيلها او ابقاها ؟

( اصوات : بقاءها )

هكذا منه لفضل

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على بقاءها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر :

وزارة الثقافة والأعلام ، وافقت الحكومة على تنزيل ٣٤٠٩٣ دينار بلسان رئيسها اعني التلفزيون .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على تنزيل هذا المبلغ ؟

الجميع : موافقون .

السيد وزير الثقافة والأعلام :

عطوفة الرئيس ،

السيد الرئيس :

انتهت يا معالي الوزير .

السيد وزير الثقافة والأعلام :

دولة الرئيس سبى عن باله . . . .

السيد الرئيس :

انتهى ، اذا سمحت .

السيد الرئيس .

والآن فاني اعتبر بان مجلسكم الكريم قد وافق بالأجماع على جميع ما ورد بقرار اللجنة المالية رقم ( ٤ ) ما عدا :

( ١ ) رفض المجلس البند ( ١ ) و ( ٢ ) من الفترة ( أ ) من الصفحة ٣ من قرار اللجنة .

( ٢ ) رفض المجلس الفقرات أ / د / هـ من البند ( ٢ ) فقرة ( ب ) من الصفحة ( ٣ ) من قرار اللجنة .

( ٣ ) رفض المجلس البند ( ٤ ) من الصفحة ( ٤ ) من قرار اللجنة .

( ٤ ) رفض المجلس البند ( ٦ ) من الصفحة ( ٤ ) من قرار اللجنة .

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس :

والآن هل يوافق المجلس الكريم على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩ مادة مادة وبمجموعه وعلى فصول الموازنة فصلا فصلا وبمجموعها ؟

الجميع : موافقون .

( ووافق المجلس بالأجماع على مشروع القانون مادة مادة وعليه بمجموعه ، وعلى فصول الموازنة فصلا فصلا وعليها بمجموعها ، وهذا هو نص مشروع القانون والجدول رقم ( ١ ) اجمال النفقات والجدول رقم ( ٢ ) اجمال الواردات بالشكل الذي ارسل فيه لمجلس الاعيان الموقر ) .

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٩

## قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩

=====

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩ ) ويعمل به من تاريخ ١/١/١٩٦٩ .

المادة ٢ - يخصص لتفقات الحكومة للاتفي عشر شهرا المنتهية بتاريخ ٣١/١٢/١٩٦٩ مبلغ ( ٨٩١٦٢٨٧٧ ) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم ( ١ ) المرفق بهذا القانون .

المادة ٣ - تقدر الواردات للاتفي عشر شهرا المنتهية بتاريخ ٣١/١٢/١٩٦٩ بمبلغ ( ٧٥٢٩١١٧٠ ) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم ( ٢ ) الملحق بهذا القانون .

المادة ٤ - يغطي العجز البالغ ( ١٣٨٧١٧٠٧ ) ديناراً من التحسن المتوقع في الواردات والوفورات في النفقات ومن الاحتياطي العام والقروض الداخلية .

المادة ٥ - أ - لا يجوز الاتفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون الا بموجب اوامر مالية عامة او خاصة معززة بحالات مالية مصلقة من قبل دائرة الموازنة العامة ، كما لا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

ب - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها .

ج - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الانمائية الواردة في الاوامر المالية الخاصة الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة ٦ - لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون .

المادة ٧ - أ - يجري اتفاق المخصصات المرصودة في الفصل ( ٩١ ) بقرار مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

ب - يجوز نقل المخصصات من اية مادة من المواد النفقات المتكررة فيما عدا مواد الرواتب والاجور والملاوات في المجموعة ( ١٠ ) الى النفقات الانمائية في ذات الفصل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز العكس .

هكذا من النص



د - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة لا يجوز نقل الحصص من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى في ذات الفصل الامم وافقة وزير المالية/الموازنة العامة .

هـ - يستثنى من هذه المادة الفصل ٢ - مجلس الامة .

المادة ٨ - بالرغم مما ورد في أي قانون أو نظام آخر يجرى تحديد تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية المدرجة بمخصصاتها ضمن المجموعة (١٠) من الصفقات المتكررة المصودة في هذا القانون بنظام معين فيه عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بعقود واسماء هذه الوظائف ودرجاتها أو رواتبها ويستثنى من ذلك الوظائف الفنية بمؤسسة التلفزيون والوظائف المحلية في السفارات والقنصليات الأجنبية خارج المملكة .

المادة ٩ - رئيس الوزراء ووزير المالية/ الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

جدول رقم (١)  
أجزاء التكاليف المقدرة للسنة المالية ١٩٦٩

جدول رقم (١)				
أجبال النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٦٩				
النفقات المكررة	النفقات الإضافية (المادية)	النفقات الإضافية (المعنوية)	أجبال النفقات	أجبال نفقات الفصل
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٢٥٩٨٣٠	٢٥٩٨٣٠	١٥٣٠٠٠	١٥٣٠٠٠	١٥٣٠٠٠
١٠٢١٣٠	١٠٢١٣٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
٨٥٧٥٠٠	٨٥٥٠٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
٣٠٤٤٠٠	٣٠٤٤٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
١٠١٧٥٠	١٠١٧٥٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
٩١٩٥٠	٩١٩٥٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
٢٩٢١٠	٢٩٢١٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
٣٠٣١٤٥	٣٠٣١٤٥	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
١٦٠٤٥٠	١٦١٧٣٥	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
٤٥٦٥	٤٥٦٥	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
٤٠٢٧١٠٠٠	٤٠٢٧١٠٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
٣٧٤٧٠٠٠	٣٧٤٧٠٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
٥١٨٠٢٤٠	٥١٨٠٢٤٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
٢٧٠٠٠	٢٧٠٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠

  

رقم	الفصل	عنوانه
١ -	الديوان الملكي الهاشمي	
٢ -	مجلس الامه	
٣ -	مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	
٤ -	وزارة الخارجية	
٥ -	وزارة المالية	
٦ -	الشرطة	
٧ -	ديوان الحامية	
٨ -	ديوان الموظفين	
٩ -	وزارة الداخلية	
١٠ -	دائرة الجوازات العامة والاحوال المدنية	
١١ -	مكتب الارتباط الخارجي	
١٢ -	وزارة الدفاع / القوات المسلحة	
١٣ -	الامين العام	
٢١ -	وزارة المالية	
٢٢ -	دائرة الموزنة العامة	

Choi, no lips

رقم	المصل	مميزاته	النفقات المكررة	النفقات الاعانية (المادية)	النفقات الاعانية (السيارات السبع)	النفقات الاعانية	اجمال النفقات	اجمال النفقات الفصل
٢٣- الجمارك			٢٨٨٥٥٠	٩٨٧٠٠	...	...	٩٨٧٠٠	٣٨٧٢٥٠
٢٤- دائرة ضريبة الدخل			١٢٠٢٥٠	...	...	...	...	١٢٠٢٥٠
٢٥- دائرة الاراضي والمساحة			٢٢١٥٦٠	١٧٠٠٠	...	...	١٧٠٠٠	٢٣٨٥٦٠
٢٦- وزارة الاقتصاد الوطني			٨٢٢١٥	٧٥٠٠٠	...	...	٧٥٠٠٠	١٥٧٢١٥
٢٧- دائرة الاحصاءات العامة			٣٩٨٨٥	١٥٠٠	١٤٩١٠	...	١٤٩١٠	٥١٢٩٥
٢٨- دائرة الترخيص والاستيراد والتصدير			١٨٧٨٣٠	...	...	...	...	١٨٧٨٣٠
٢٩- دائرة الترخيص الزراعي			٢٢٢٧٠	...	...	...	...	٢٢٢٧٠
٣٠- مجلس الاعمار			٨٠٠٠٠	...	...	...	...	١٠٢٨١٠٠٠
٤١- وزارة التربية والتعليم			٥١٦٦٨٢٠	...	١٠٢٠١٠٠٠	٢٨٤١٢٠	١٠٢٠١٠٠٠	٥٥٣١٠٨٠
٤٢- وزارة الصحة			١٩٨٨٥٩٠	٢٤٩٠٠٠	٢١٠٠٠٠	...	٢١٠٠٠٠	٢٤٩٧٥٩٠
٤٣- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل			٢٥٤١٢٠	٢٢٧٣٠	٤٤٣٧٠	...	٢٢٧٣٠	٣٢١٢٢٠
٤٤- وزارة الانشاء والمعمير			٦٨٤٣٥	٢٥٠٠	...	...	٢٥٠٠	٧٠٩٣٥
٤٥- مجلس البحث العلمي			٧٥٠٠	...	...	...	...	٧٥٠٠
٥١- وزارة الثقافة والاعلام			٥١٩٩٠٠	١٦٢٥٠٠	...	...	١٦٢٥٠٠	٧٣٢٤٠٠
٥٢- التلفزيون			٣٥٠٠٠٠	٣٠٦٨٣٧	...	...	٣٠٦٨٣٧	٦٥٦٨٣٧
٥٣- وزارة السياحة والآثار / السياحة			١٢٢٧٨٥	٤٢٩١٥	٧٤٠٠٠	...	١١٦٩١٥	٢٣٩٧٠٠
٥٤- دائرة الآثار			٧٢١٣٥	...	٤٣٠٠٠	...	٤٣٠٠٠	١١٥١٣٥
٦١- وزارة الماعية للتورن البلدية والقرية			٨٦١٧٥	...	٤٥٥٠٠٠	...	٤٥٥٠٠٠	٥٤١١٧٥

النفقات المكررة	النفقات الاعانية (المادية)	النفقات الاعانية (السيارات السبع)	النفقات الاعانية	اجمال النفقات الفصل
٣٢٢١٠٠	...	٨٩٤١٠٠	٨٩٤١٠٠	١٢١٦٢٠٠
٧٠٦٠٤٠	٨٢٥٠٠٠	١١٦٠٠٠٠	١٩٨٥٠٠٠	٢٢٩١٠٤٠
٤٦٧٨٨٠	٣٦٥٥٠	٢٦٣٨٧٥	٣٠٠٤٢٥	٧٦٨٢٠٥
١٤٧١٩٥	...	٤٦٧٥٠	٤٦٧٥٠	١٩٣٩٤٥
١٢٩٥٥٥	...	٤٧٣٠٠	٤٧٣٠٠	١٧٦٨٥٥
...	٢٧٦٣١١٠	...	٢٧٦٣١١٠	٢٧٦٣١١٠
٩١٧٢٥٠	٣٣٢٠١٥	٢٩١٧٥٥	٦٢٤٧٧٠	١٥٤٢٠٢٠
٩٢٩٢٥	٢١٣٧٥	٢٠٦٠٠	٤١٩٧٥	١٣٤٩١٠
١٤٤٧٥٠	٧٧٠٠٥٠	...	٢٧٠٠٥٠	٤١٤٨٠٠
...	٥٠٠٠٠٠٠	...	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
٣٣٠١٨٠٠٠	١٢٠٤٣٠٩٧	١٤١٠١٧٨٠	٢٦١٤٤٨٧٧	٨٩١٦٢٨٧٧

المجموع

مكتبة من الكتب



## جدول رقم ( ٢ )

اجمال الواردات المقدرة لسنة المالية ١٩٦٩

رقم	الفصل عنوانه	دينار
١ -	الجمارك والمكوس	١٣٠٧٥٠٠٠
٢ -	الضرائب	٢٦٢٠٠٠٠
٣ -	الرخص	١٠٠٠٠٠٠
٤ -	الرسوم	١٨٥٩٧٠٠
٥ -	البرق والبريد والهاتف	١٣٩٥٥٠٠
٦ -	واردات املاك الدولة	٤٣٥٠٠
٧ -	القوائد والارباح	١٤٢٦٠٠٠
٨ -	الواردات المختلفة	٣٨٨٠٣٠٠
	المجموع	٢٥٣٠٠٠٠٠
٩ -	المساعدات والقروض	٤٩٩٩١١٧٠
	مجموع الواردات	٧٥٢٩١١٧٠
	المعجز	١٣٨٧١٧٠٧
	المجموع العام	٨٩١٦٢٨٧٧

## ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس

انتهت إنبات جلسة اليوم ، وفيما بعد سأعين موعد وموضوع الجلسة القادمة :

( وانتهت الجلسة )

امين عام مجلس الامة      رئيس مجلس النواب  
هاني خير      كامل عريقات

## تعريف

- ١ - اعد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الامين العام : الاستاذ هاني خير
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر : السادة خليل عصفور وعدنان يعون وناظم مرزوق
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتنقيته في المطبعة مأمور المحلة : السيد وليد النجداوي

هكذا منه الأصل

## وقائع العدد

- ٥ -

○○○○

( ١ ) الأرادة بفرض الدورة .

نحى السيد الملك مبارك الملكة لفرقة الحاشية

بمقتضى المقرة ( ١ ) للباد ( ٨٢ ) من الدستور

نصدر ارادتنا بما هو آت : -

نقض الدورة الاستثنائية لمجلس الأمة اعتباراً من يوم الأحد الواقع في ١٦/٣/١٩٦٩ .

١٩٦٩/٣/١٥

أحمد بن طلال

وزير الداخلية

ضيف الله الحمد

رئيس الوزراء

بهجت التلهوني

هكذا حقه لوطك